جائزة اليونسكو - السلطان قابوس لحماية البيئة

الاحتفال بتسليم الجائزة في دورتها الرابعة عشر ٢٠١٧

٢٠١٧

جائزة اليونسكو - السلطان قابوس لحماية البيئة

٢٠١٧

حضرة صاحب الـجلالة

السلطان قابوس بن سعيد المعظم

- حفظه الله ورعاه -

تعيش في جزيرة مصيرة ورأس الحد أنواع مختلفة من السلاحف

المحتويات

من الكلمة السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم -حفظه الله ورعاه-
قمة الأرض - البرازيل يونيو ١٩٩٢م ٦

كلمة معالي الدكتورة وزيرة التربية والتعليم بسلطنة عمان ٨

كلمة معالي المديرة العامة لمنظمة اليونسكو ١١

سبعة عشر هدفًا لتحويل عالمنا ١٢

قضية مشتركة بين كافة الأمم - اتفاق باريس ١٥

النظام الأساسي لجائزة اليونسكو - السلطان قابوس لحماية البيئة ١٦

الفائزون بجائزة اليونسكو - السلطان قابوس لحماية البيئة منذ
عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠١٧ و إسهاماتهم في حماية البيئة ٢٢

الأنشطة والمشاريع البحثية وأهم الإنجازات المتعلقة بالبيئة، فابيو كالاسنيك، هوراسيو سيرولي، لوسيانو إيريبار ٣٢

مواجهة تحديات الحفاظ على التوازن بين مطالب الطبيعة واحتياجات الإنسان،
الإدارة الوطنية لحماية الغابات، بولندا ٣٦

مساهمة مركز أبحاث الغابات في نيجيريا ٤٠

معالي محمد بن سالم التوبي وزير البيئة والشؤون المناخية في حديث خاص ٤٤

معالي أحمد بن ناصر المحرزي وزير السياحة في حديث خاص ٥٦

سلطنة عمان عضو في المجلس التنفيذي لليونسكو ٦٦

معلومات مختصرة عن سلطنة عُمان ٧٠

الكلمة السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه -

قمة الأرض - البرازيل ٣-١٤ يونيو ١٩٩٢

بسم الله الرحمن الرحيم

يسرنا بمناسبة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية أن نخاطب العالم أجمع، ونتحدث إلى المؤتمرين بصفة خاصة، مذكرين بلقائهم الدولي السابق في (ستوكهولم) ذلك اللقاء التاريخي، الذي يعدأول خطوة صحيحة، لإقامة علاقة سليمة بين الإنسان وبيئته، لقد مضت عشرون سنة على ذلك اللقاء، شهد العالم خلالها الكثير من الكوارث البيئية الناتجة عن صراعاته واقتراف يده، قبل أن يدرك هول الخطر مرة أخرى.

إننا في سلطنة عُمان، وفي العالم العربي، نود أن نشيد بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، ودورها التنظيمي لهذا المؤتمر، كما نشكر حكومة البرازيل الصديقة، على ما بذلته من جهد وتنسيق.

وكعالم يعيش معًا، على كوكبنا الأرضي هذا، قد أهملنا كثيرًا مسألة المحافظة على البيئة، وموارد الطبيعة بغياب التنسيق الجماعي، بل ذهبنا في الاتجاه المعاكس في تسابق عجيب بحثًا عن الرفاهية والتقدم الصناعي، دون مراعاة للتوازن المفترض بين التنمية والبيئة، ودون احتساب للآثار الوخيمة، لهذا التقدم الصناعي، على غلافنا الجوي وطبقات الأوزون، ومياه الأنهار والبحار، وانقراض الحياة والغابات وتلوث التربة الخصبة، وإذا ما استمر الحال على هذا النحو فإن البشرية قد تشهد نوعًا من الانتحار الجماعي.

أيها المؤتمرون...

إن الحفاظ على البيئة مسؤولية جماعية لا تحدها الحدود السياسية للدول، ثبت ذلك غير مرة، وعليه فإن على الإنسان أينما كان، أن يساهم في الحفاظ على البيئة، وأن يتصالح معها، وأن يتعامل معها بعقلانية، وأن ينتبه للمسببات الكثيرة للتلوث، سواء طبيعية وبيلوجية، أو صناعية وكيميائية وفيزيائية، وعلى كثير من الشعوب، أن تحد من التكاثر العشوائي، وتحافظ

على ما تبقى لها من مراع ومياه، بعيدًا عن مؤثرات التصحر والجفاف، كما ندعو العالم الصناعي إلى وقف هذا التزاحم التكنولوجي، والتسابق نحوه، وأن يعمل على تضييق الفجوة الواسعة في الاقتصاد العالمي، بينه والدول النامية، من أجل المحافظة على التوازن المطلوب بين التنمية المنشودة والحفاظ على بيئة نقية.

ويقيننا بأن مؤتمركم سيولي أهمية قصوى للقضايا المتعلقة بهذا الموضوع.

إننا في سلطنة عُمان باهتمامنا الشخصي وبتوجيهاتنا الدائمة لحكومتنا وبالتنسيق القائم مع الدول المحيطة بنا، نبذل جهودًا صادقة للحفاظ على بيئتنا ومياهنا الإقليمية بعيدًا عن التلوث والضوضاء، ولقد شهدت منطقة الخليج والشرق الأوسط مؤخرًا كوارث بيئية مؤسفة ومؤلمة نتيجة صراعاتها، وما لم يتم تسوية المشاكل الإقليمية بصورة سليمة فإن الجهود المبذولة للحفاظ على البيئة والاستمرار في التنمية الرشيدة تبقى معرضة للهدر.

راجين أن يسمح الانفراج العالمي وتوجهه الإيجابي إلى تسوية بؤر الخطر لنلتفت معًا ونتضافر جميعًا بغض النظر عن الأيدلوجيات لمعالجة كافة قضايا التنمية والبيئة بروح من الوفاق والمحبة والسلام من أجل حياة صحية نقية لنا ولأجيالنا القادمة.

والسلام عليكم،،،

كلمة معالي الدكتورة وزيرة التربية والتعليم بسلطنة عُمان

بسم الله الرحمن الرحيم

يأتي الاهتمام بسلامة البيئة ومواردها الطبيعية المتنوعة، وتوفير السبل الكفيلة لحمايتها وإدارتها، في مقدمة الأولويات والخطط التنموية لسلطنة عمان، والتي تنبع من الاهتمام المباشر من لدن صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه- بحماية البيئة بشكل عام والبيئة العمانية بشكل خاص، حيث تعد سلطنة عمان من أوائل دول العالم التي بادرت إلى وضع نظم وقوانين تكفل حماية البيئة وتنمية مواردها الطبيعية، وذلك ايمانا منها بأهمية صحة الانظمة الأيكولوجية وتنوعها وعلاقتها بالتنمية المستدامة. وقد سنّت وزارة البيئة والشؤون المناخية مجموعة من القوانين والتشريعات ضمن خططها الاستراتيجية والتي تعكس التزام السلطنة بالمواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بحماية النظم الأيكولوجية وتعزيز استخدامها على نحو مستدام.

لم تتوقف جهود السلطنة لحماية البيئة على المستوى المحلي فحسب؛ بل سعت أيضا إلى توسيع روابط التعاون والشراكات الدولية المبنية على مبدأ التفاهم والحوار إيمانا منها بأهمية توسيع المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة مع مختلف دول العالم فيما يتعلق بالأبعاد الأخلاقية بحماية وإدارة الموارد البيئية. واستمرارا لهذه الجهود النبيلة فقد تفضل حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم -حفظه الله ورعاه-، خلال زيارته إلى مقر اليونسكو بباريس في عام ١٩٨٩ بتخصيص «جائزة اليونسكو - السلطان قابوس لحماية البيئة» تتويجا للتعاون المثمر بين السلطنة واليونسكو في مجال حماية البيئة.

ومما لا شك فيه بأن جائزة اليونسكو - السلطان قابوس لحماية البيئة منذ أن مُنحت النسخة الأولى في عام ١٩٩١ وصولا إلى النسخة الثالثة عشرة لعام ٢٠١٥ ، قد أسهمت اسهاما فعليا في تشجيع العلماء والمؤسسات المعنية بالبيئة في كافة أنحاء العالم على بذل جهود متواصلة لإجراء البحوث والدراسات التطبيقية الكفيلة لمعالجة القضايا والتحديات التي تواجه النظم الايكولوجية المختلفة، بالإضافة الى السعي لتعزيز ثقافة تحسين العلاقة بين الانسان والبيئة من خلال التعليم والتدريب وذلك في سياق تحقيق التنمية المستدامة.

بمشيئة الله سيتم تسليم الفائز بالنسخة الرابعة عشر من جائزة اليونسكو- السلطان قابوس لحماية البيئة لهذا العام ٢٠١٧ ضمن جدول أعمال المنتدى العالمي للعلوم المنعقد في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة من ٧ – ١١ نوفمبر ٢٠١٧، والذي يتزامن مع الاحتفاء بيوم اليونسكو العالمي للعلوم من أجل السلام والتنمية. وبهذه المناسبة أود أن أعرب عن شكري وتقديري لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، وللأكاديمية المجرية للعلوم، ولمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ولجميع الشركاء الدوليين المعنيين بتنظيم واستضافة هذا الحدث العالمي الهام. ولا يفوتني أيضا أن أشيد بالجهود الطيبة التي بذلتها هيئة التحكيم المكلفة من قبل اليونسكو في مهمة اختيار الفائز لجائزة اليونسكو- السلطان قابوس لحماية البيئة لعام ٢٠١٧م، كما نأمل أن يحقق المنتدى العالمي للعلوم ٢٠١٧م كل التوفيق والنجاح.

د. مديحة بنت أحمد الشيبانية

وزيرة التربية والتعليم

رئيسة اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم

معالي ايرينا بوكوفا المديرة العامة لليونسكو ومعالي الدكتورة مديحة الشيبانية أثناء
افتتاح معرض جائزة اليونسكو – السلطان قابوس لحماية البيئة، البرازيل ٢٠١٣

كلمة معالي
المديرة العامة لمنظمة اليونسكو

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

في عام ٢٠١٥م، اجتاز المجتمع الدولي مرحلتين مهمتين من مراحل تنفيذ أجندة ٢٠٣٠م للتنمية المستدامة واتفاق باريس للمناخ، وتشكل هذه الاتفاقيتان معاً أجندة واحدة وهي حقوق الإنسان وكرامته من أجل تنمية أكثر شمولية واستدامة ومن أجل السلام الدائم.

وللمضي قدما في هذه الأجندة، نحتاج إلى الاستفادة القصوى من البيانات والمعلومات المثبتة علميًا، ويعتبر ذلك أساسيا من أجل سياسة عامة أكثر فاعلية، ومن أجل التوعية العامة حول الاستجابات الملائمة للتحديات التي تواجه كافة المجتمعات اليوم. إن العلوم هي أساس استنباط الحلول الناجعة من أجل تعزيز رفاهية الشعوب مع عدم الاضرار بكوكبنا.

ومن هنا تنبع أهمية جائزة السلطان قابوس لحفظ البيئة التي أطلقت عام ١٩٩١م حيث يتم من خلالها إبراز الإسهامات العظيمة التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات في مجال البيئة وأبحاث الموارد الطبيعية، والتثقيف والتدريب البيئي، وخلق الوعي البيئي، وتنفيذ الأنشطة الرامية إلى إدارة محميات المحيط الحيوي التي حددتها اليونسكو بالإضافة إلى مواقع التراث الطبيعي العالمية. ويقوم الحائزون على هذه الجائزة – كل بطريقته الخاصة – بترك بصمة طويلة الأمد وآثار إيجابية على التنمية المستدامة.

وبهذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على الدور الهام لجلالة السلطان قابوس بن سعيد آل سعيد، سلطان عمان، حيث إن هذه الجائزة لم تكن لترى النور لولا حكمة وكرم جلالته الذي أكن له مشاعر الامتنان والتقدير. واليونسكو فخورة بكونها قد أسند إليها واحدة من أبرز الجوائز في مجال البيئة والتنمية المستدامة في الوقت الذي كنا فيه بأمس الحاجة لمثل هذه المبادرة.

ايرينا بوكوفا

المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

سبعة عشر هدفا لتحويل عالمنا

« إن الحفاظ على البيئة مسؤولية جماعية
لا تحدّها الحدود السياسية للدول »

حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم -حفظه الله ورعاه-
البرازيل، يونيو ١٩٩٢

صيد الأسماك بالطريقة التقليدية

قضية مشتركة بين كافة الأمم - اتفاق باريس

يستند اتفاق باريس إلى الاتفاقية، ويجمع - للمرة الأولى - جميع الدول في قضية مشتركة للاضطلاع بجهود طموحة لمكافحة تغير المناخ والعمل على التكيف مع آثاره، مع تعزيز الدعم لمساعدة الدول النامية على القيام بذلك. وعلى هذا النحو، فإنه يرسم مسارا جديدا في مجهود المناخ العالمي.

الهدف الرئيسي لاتفاق باريس هو تعزيز الاستجابة العالمية لمخاطر تغير المناخ لأجل بذل المزيد من الجهود ليس فقط للحفاظ على معدل درجات حرارة لا تزيد عن درجتين مئويتين خلال هذا القرن فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، بل ولمواصلة الجهود للحد من هذه الزيادة بحيث لا تزيد عن ١,٥ درجة مئوية. وبالإضافة إلى ذلك، فان الاتفاق يهدف إلى تعزيز قدرة الدول على التعامل مع آثار تغير المناخ.

وللوصول إلى هذه الأهداف الطموحة، سيتم العمل على ايجاد تدفق مالي مناسب وإطار تكنولوجي جديد وإطار معزز لبناء القدرات مما يدعم الإجراءات التي تتخذها الدول النامية والدول الأكثر ضعفا، بما يتماشى مع أهدافها الوطنية. كما يوفر الاتفاق مزيدا من الشفافية في العمل والدعم من خلال إطار شفاف أكثر متانة.

وحتى الآن صادق ١٦٢ طرفا من اصل ١٩٧ طرفا في الاتفاقية

وفي ٥ أكتوبر ٢٠١٦، تم تحقيق متطلبات تنفيذ اتفاق باريس. ودخل حيز التنفيذ في ٤ نوفمبر ٢٠١٦.

جائزة اليونسكو- السلطان قابوس لحماية البيئة

لقد وهب الله سبحانه وتعالى سلطنة عُمان بيئة غنية بالموارد الطبيعية كانت لأسلافنا على مر العصور مصدر رزق ورخاء، وحباها بطبيعة جميلة خلابة آلفتها واستأنست إليها أنواع عديدة من الطيور والحيوانات، وحتى تظل هذه الثروة مصدر رزق متجدد ومستمر لنا ولأجيالنا القادمة في خضم التطورات التي تشهدها السلطنة في عصر النهضة المباركة في جميع المجالات الصناعية والعمرانية والزراعية، كان لا بد من مراعاة الاعتبارات البيئية في جميع مراحل التنمية والتخطيط، الأمر الذي استحوذ على اهتمام سلطنة عمان تحت ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه –، فأولت حماية البيئة والمحافظة عليها من المخاطر البيئية المصاحبة للتنمية أهمية خاصة، وجاء إنشاء مجلس حماية البيئة ومكافحة التلوث عام ١٩٧٩م إنجازًا كبيرًا على هذا الطريق، وتوج هذا الاهتمام بإنشاء وزارة البيئة عام ١٩٨٤م لتقوم بتنفيذ الخطة القومية للبيئة واللوائح المنفذة لها بالتنسيق مع الوزارات والجهات الأخرى، ونظرًا لارتباط التغيرات المناخية المباشر بالبيئة لما تسببه تلك التغيرات من أضرار مختلفة تتطلب حماية النظم المناخية وإعداد الدراسات والاستراتيجيات الوطنية المناسبة فقد صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٧/٩٠) بإنشاء وزارة البيئة والشؤون المناخية، ووضعت القوانين والأنظمة التي تنظم السبل الكفيلة بحماية البيئة والحفاظ عليها من كل أشكال التلوث، فوجدت الطيور والحيوانات نصيبها من هذا الاهتمام بإنشاء المحميات الخاصة بها كمحمية جدة الحراسيس؛ لإعادة توطين المها، ومحمية السلاحف في رأس الجنز.

كثبان رملية بمحافظة الشرقية

أسست
لصالح البيئة العالمية

وتتويجًا لجهود السلطنة في المحافظة على البيئة فقد تبرع قائد البلاد المعظم - أبقاه الله - بجائزة تمنح للمهتمين بشؤون البيئة على المستوى العالمي، وذلك أثناء زيارة جلالته حفظه الله إلى مقر اليونسكو في عام ١٩٨٩م.

وقد أعرب مجلس «برنامج الإنسان والمحيط الحيوي» في دورته الحادية عشرة التي عقدت في باريس في نوفمبر ١٩٩٠م، عن شكره وتقديره وامتنانه العميق لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - الذي تفضل وتبرع بالجائزة كي تمنح في مجال حماية البيئة، وفي يناير ١٩٩١م تم الإعلان بأن الجائزة سوف تمنح للأفراد أو مجموعة من الأفراد أو معاهد أو منظمات غير حكومية أو جهات أخرى التي تقوم بجهود مميزة في مجال إدارة البيئة وحمايتها.

محمية دانا الطبيعية، الأردن

تسليم
جائزة اليونسكو
السلطان قابوس
لحماية البيئة
٢٠١٧
٧ نوفمبر - عمّان - الأردن

النظام الأساسي لجائزة السلطان قابوس لحماية البيئة

- **الغرض من الجائزة، وشروط أهلية الفوز بها**

تأتي جائزة اليونسكو-السلطان قابوس لحماية البيئة مكافأةً للإسهامات البارزة التي يقدّمها أفراد أو مجموعة من الأفراد أو معاهد أو منظمات غير حكومية أو جهات أخرى، ويشترط أنْ يكون المرشحون للفوز بها قد قدموا إسهامات بارزة في إدارة البيئة وحمايتها، بما يتفق مع سياسات منظمة اليونسكو وأهدافها وغاياتها ذات الصلة بصون البيئة، وأن تكون إسهاماتهم ذات علاقة ببرامج المنظمة في هذا المجال مثل: البحوث في مجال الموارد البيئية والطبيعية، والتعليم والتدريب في مجال البيئة، ورفع مستوى الوعي البيئي من خلال إعداد المواد والأنشطة الإعلامية عن البيئة بهدف إقامة مناطق محمية وإدارتها مثل: معازل المحيط الحيوي ومواقع التراث الطبيعي العالمي.

- **اسم الجائزة وقيمتها وتواتر منحها**

تسمى الجائزة «جائزة اليونسكو - السلطان قابوس لحماية البيئة» ويتم تمويل الجائزة من قبل حكومة سلطنة عُمان من خلال حساب خاص تم إنشاؤه من قبل منظمة اليونسكو لهذه الجائزة، وتبلغ قيمتها ٧٠,٠٠٠ ألف دولار أمريكي، ويُمكن تحديد مبلغ أعلى لها بالتشاور بين المدير العام للمنظمة وحكومة سلطنة عُمان بناءً على ما تقدمه حكومة السلطنة من مبالغ مالية، بالإضافة إلى أرباح المبالغ المودعة في حساب الجائزة، وبما يتفق مع الأنظمة المالية لمنظمة اليونسكو، والرسوم الأخرى التي يتحملها الحساب الخاص بالجائزة مقابل تكلفة إدارتها، ويشمل ذلك قيمة ميداليات الجائزة والشهادات التقديرية وتكلفة أنشطة الدعاية والإعلانات. ويتم منح الجائزة كل عامين، ويُمكن تقسيم قيمتها بالتساوي بين عدد من الفائزين على ألا يتجاوز عددهم ثلاثة.

- **شروط اختيار المترشحين**

على المترشحين أن يكونوا قد اسهموا إسهاما كبيرا في إدارة البيئة أو الحفاظ عليها بما يتفق مع سياسات اليونسكو وأهدافها، وأيضاً بما يتعلق ببرامجها في هذا المجال على سبيل المثال: بحوث الموارد البيئية والطبيعية، التعليم والتدريب البيئي، والتوعية البيئية التي تتم من خلال الإعداد المسبق للمواد الإعلامية البيئية والأنشطة الرامية إلى إنشاء وصيانة المناطق المحمية مثل محميات المحيط الحيوي، ومواقع التراث العالمي الطبيعية. و تمنح الجائزة للأفراد أو المؤسسات أو المنظمات غير الحكومية.

اختيار الفائزين

يتم اختيار الفائزين (١-٣) من قبل المدير العام لمنظمة اليونسكو؛ بناءً على تقييم وتوصية تُرفع إليه من لجنة التحكيم، وتتكون لجنة التحكيم من خمسة أعضاء مستقلين يمثلون شخصيات معروفة في المجالات التي تغطيها الجائزة، على أنْ يُراعى في تكوينها التوزيع الجغرافي العادل بين قارات العالم المختلفة والمساواة بين الجنسين في عضوية اللجنة، وتطبيق مبدأ عدم تقديم المكافآت المالية لأعضائها. ويتم تعيين أعضاء لجنة التحكيم بواسطة المدير العام لفترة عامين على ألاّ تتجاوز فترة عضويتهم في اللجنة ستة أعوام. وتقوم لجنة التحكيم بإرسال تقييمها للمرشحين والتوصيات المصاحبة للتقييم إلى المدير العام لمنظمة اليونسكو في موعد لا يتجاوز ٣٠ سبتمبر من العام الذي تُمنح فيه الجائزة.

تقديم الترشيحات

يدعو المدير العام لمنظمة اليونسكو بصفة رسمية إلى تقديم أسماء المرشحين لنيل الجائزة إلى الأمانة العامة للجائزة بتاريخ ١٥ يوليو في العام الذي تُمنح فيه، وذلك من قبل حكومات الدول الأعضاء بالمنظمة بالتشاور مع اللجان الوطنية للتربية والعلوم والثقافة. وتُقدّم الترشيحات إلى المدير العام أيضًا بواسطة المنظمات غير الحكومية التي تحتفظ بشراكات مع المنظمة، وتتصف بنشاطها في المجالات التي تغطيها الجائزة، ولا يُنظر في أي ترشيحات تتم على المستوى الفردي. ويتم الإعلان عن الترشيحات التي يتم تقديمها في خمسة وسائط إعلامية دولية متخصصة.

ينبغي أنْ يكون كل ترشيح لنيل الجائزة مصحوبًا بتوصية مكتوبة باللغة الإنجليزية أو الفرنسية تتضمن ما يلي:

أ) وصف خلفية الجهة المرشحة أو المرشح والإنجازات التي حققها.

ب) تقديم ملخص العمل أو نتائجه والمطبوعات الخاصة به أو أية وثائق أخرى داعمة للترشيح لها أهمية خاصة.

جـ) تعريف بإسهام المرشح في تحقيق أهداف الجائزة.

إجراءات منح الجائزة

يتم منح الجائزة من قبل المدير العام لمنظمة اليونسكو في حفل رسمي يتم تنظيمه خصيصًا لهذه المناسبة بالتزامن مع المنتدى العالمي للعلوم. وتُقدّم اليونسكو إلى الفائز شيكا بقيمة الجائزة وأيضًا شهادة تقديرية وميدالية. وتعلن منظمة اليونسكو اسم الفائز أو الفائزين بالجائزة بصورة رسمية.

وإذا كان العمل الذي تُكافئه الجائزة قد أُنجز بواسطة شخصين أو ثلاثة أشخاص أو معاهد ، فإنّ الجائزة - في هذه الحالة - تُمنح لهم بالاشتراك معا، ولا يتم تقسيم قيمة الجائزة بأي حال من الأحوال على أكثر من ثلاثة أفراد أو معاهد أو منظمات.

ويُقدّم الفائز بالجائزة - إذا أمكن ذلك - محاضرة حول الموضوع الذي استحق به نيل الجائزة، ويجري تنظيم المحاضرة أثناء الاحتفال بمنح الجائزة أو بطريقة تتصل بهذا الاحتفال على نحو ما.

جزء من التنوع البيولوجي البحري في عمان

الفائزون بالجائزة من ١٩٩١ إلى ٢٠١٧ وإسهاماتهم في حماية البيئة

جائزة اليونسكو - السلطان قابوس لحماية البيئة لعام ٢٠١٧

أعلنت لجنة التحكيم بأمانة برنامج الإنسان والمحيط الحيوي التابع لليونسكو عن الفائز بجائزة اليونسكو- السلطان قابوس لحماية البيئة للعام الحالي ٢٠١٧م، حيث فاز بها:

■ مجلس الحدائق الوطنية في سنغافورة

لالتزامها وعملها الدؤوب لدعم الحفاظ على البيئة، كما يقوم مجلس الحدائق الوطنية بتعزيز حفظ التنوع البيولوجي في المناطق الحضرية والمناطق الطبيعية النادرة، وتحسين الظروف البيئية للموائل والأنواع، ويدعم إدماج التنوع البيولوجي في جميع مستويات النظام التعليمي.

بالإضافة إلى ذلك فإن المجلس يدير أيضا أول موقع للتراث العالمي في سنغافورة - حدائق سنغافورة النباتية، بالإضافة إلى ٣٥٠ منتزه وأربع محميات طبيعية، كما يقوم المجلس وبالتعاون مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي بإعداد «مؤشر سنغافورة للتنوع البيولوجي للمدن»، وهو أداة مهمة للتقييم الذاتي لجهود حفظ التنوع البيولوجي في المدن. وقد أجرى مجلس الحدائق الوطنية بحوثا مهمة في علم الأحياء والمحافظة على البيئة أسفرت عن اكتشاف أنواع جديدة من فصائل اللافقاريات الأرضية والنباتات المتوطنة، واستفاد المجلس من هذه النتائج لوضع خطط إدارية أفضل وتسهيل عملية اتخاذ القرارات المعتمدة على الحقائق العلمية.

منظر من جبل شمس – جزء من سلسلة جبال الحجر

جائزة اليونسكو – السلطان قابوس لحماية البيئة لعام ٢٠١٥

- **البروفيسور هوراسيو سيرولي والبروفيسور فابيو كالاسنيك والبروفيسور لوسيانو إيريبان**

التابعين لمجموعة البحث بشأن إيكولوجيا الأراضي الرطبة
جامعة بوانس آيرس، الأرجنتين.

صمّمت ونفّذَت مجموعة البحث في بيئة الأراضي الرطبة في الارجنتين من خلال البحوث التي قامت بها دراسات حول مجموعة من الجوانب البيئية ذات الصلة بالنُظم البيئية للأراضي الرطبة في أماكن وأوقات مختلفة. وأخذت هذه المجموعة على عاتقها تنفيذ مبادرات مهمة للغاية في مجال التربية البيئية والتدريب في هذا المجال. كما ركّزت المجموعة عملها بصفة خاصة على دلتا نهر بارانا، وذلك من خلال اهتمامها بإنشاء وإدارة المحمية الطبيعية لهذا النهر. وهي المحمية التي تم اختيارها لتكون ضمن برنامج الإنسان والمحيط الحيوي التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

أسست
لصالح البيئة العالمية

جائزة اليونسكو – السلطان قابوس لحماية البيئة لعام ٢٠١٣

- **الإدارة الوطنية لحماية الغابات (بولندا)**
- **منظمة حماية الحياة البرية المعرضة للخطر (جنوب أفريقيا)**

الإدارة الوطنية لحماية الغابات (بولندا)

الإدارة الوطنية لحماية الغابات ببولندا، التي تأسست في عام ١٩٢٤م، وهي مكلفة بإدارة أكبر جزء من غابات بولندا، وتعد أكبر مؤسسة من نوعها في أوروبا لتأثيرها الكبير في الأهمية التي اكتسبتها إدارة الموارد الغابية على نحو مستدام لتحقيق عدة منافع مع مراعاة الجوانب الإيكولوجية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

منظمة حماية الحياة البرية المعرضة للخطر (جنوب أفريقيا)

منظمة حماية الحياة البرية المعرضة للخطر بجنوب أفريقيا، التي تأسست في عام ١٩٧٣م، وتقوم بإعداد وإدارة مجموعة من البرامج المبتكرة لحماية البيئة في جنوب أفريقيا، وتستحدث هذه المنظمة مناهج فعالة ومبادئ توجيهية لأفضل الممارسات للمساعدة على تخفيف الآثار البيئية السلبية، وتتعاون المنظمة على نحو وثيق مع المجتمعات المحلية لحماية الأنواع والنظم الايكولوجية المهددة بالانقراض.

جائزة اليونسكو - السلطان قابوس لحماية البيئة لعام ٢٠١١

■ **معهد بحوث الغابات - عبادان - نيجيريا**

قام المعهد بدور مهم في إنشاء المحميات الطبيعية وإدارتها في نيجيريا، ونفذ أنشطة بحثية أساسية كما أعد عمليات تقنية مبتكرة لتحويل مخلفات الغابات إلى منتجات مفيدة، كما أسهم في تطوير التقنيات الخاصة بثبات واستقرار الكثبان الرملية ومكافحة التصحر والتعرية، وعلى البحوث التي أجراها في مجال البرامج الوطنية لاستزراع الغابات وإنتاج البذور. وأسهم المعهد كذلك - من خلال كليات التدريب الأربع التي تتبع له - طوال السنوات الماضية في تدريب القوى العاملة الفنية في قطاع الغابات، وقطاعات الاقتصاد الأخرى ذات الصلة بالنشاط والإنتاج الزراعي.

جائزة اليونسكو - السلطان قابوس لحماية البيئة لعام ٢٠٠٩

■ **هيئة الحدائق الوطنية (OAPN) بوزارة البيئة والمناطق الريفية والبحرية - الإسبانية**

تعمل هيئة الحدائق الوطنية في إسبانيا على المحافظة على التراث الطبيعي الإسباني من خلال الجهود التي تبذلها لإنقاذ الأنواع المهددة بالانقراض وإنقاذ المواطن الطبيعية، كما عملت هذه الهيئة على التخلص من الأنواع الدخيلة التي لا تعتبر إسبانيا موطنًا طبيعيًا لها، وإعادة المناطق التي تعرضت لتآكل التربة، ومراقبة مستوى جودة الهواء والماء، وأيضًا من خلال عملها في دعم التعليم البيئي ورفع مستوى الوعي بالبيئة وتنفيذ الدورات التدريبية في هذا المجال. وتقوم هيئة الحدائق الوطنية الإسبانية بدور ريادي على المستوى الدولي في الترويج لتبادل الخبرات حول إدارة المناطق المحمية، وإعداد المشروعات البحثية، وبناء قدرات المختصين بإدارة الهيئة، ونقل التقنية والمصادر الأخرى لدعم حماية وصون المحميات الطبيعية وإدارتها، وتعزيز التنمية المستدامة.

أحد أنواع الطيور التي تعيش في بيئات عُمان المختلفة

جائزة اليونسكو – السلطان قابوس لحماية البيئة لعام ٢٠٠٧

- **البروفيسور/جوليوس أوزلاني – مدير معهد ايكولوجيا المناظر الطبيعية في الأكاديمية السلوفاكية للعلوم – سلوفاكيا**
- **معهد حماية التنوع الإحيائي في أديس ابابا – اثيوبيا**

البروفيسور/جوليوس أوزلاني – جمهورية سلوفاكيا

إنّ الالتزام الذي يبديه البروفيسور أوزلاني تجاه تعزيز البحوث البيئية وتطويرها والمحافظة على التنوع الأحيائي أدى إلى تقوية الشبكة الدولية لمحميات المحيط الحيوي وتطويرها. كما أسهم في إعداد استراتيجية (سيفيل) للمحيطات الحيوية وتعزيز التعاون بينها عبر العالم.

معهد حماية التنوع الأحيائي في أديس أبابا – اثيوبيا

تأسس المعهد في عام ١٩٧٦م، بهدف إنشاء أنظمة فعّالة تضمن المحافظة والاستدامة للتنوع الأحيائي في اثيوبيا وبصفة خاصة في المحافظة على مصادر الجينات الوراثية واستخداماتها المختلفة. وقد أنجز المعهد العديد من البحوث والدراسات لجمع المعلومات وتوثيقها حول الأنواع الحيوانية والنباتية وتوزيعها، وأنواع الكائنات المائية والنباتات الطبية.

جائزة اليونسكو – السلطان قابوس لحماية البيئة لعام ٢٠٠٥

- **البروفيسور/ارنستو سي انكرلن هوفليش رئيس اللجنة الوطنية للمحميات الطبيعية في المكسيك**
- **محمية الثروات البحرية المرجانية في استراليا**

البروفيسور/ارنستو سي انكرلن هوفليتش – المكسيك

يشغل البروفيسور/ارنستو سي انكرلن هوفليش وظيفة رئيس اللجنة الوطنية للمحميات الطبيعية في المكسيك. وقام بتقديم دعم غير مسبوق لإنشاء أكبر منظمات المحافظة على البيئة في المكسيك في عام ١٩٩٧م. واستطاع خلال فترة رئاسته التي امتدت أربع سنوات لمنظومة المحميات الطبيعية في المكسيك إدراج خمس محميات جديدة للمحيطات الحيوية ضمن الشبكة الدولية للمحميات الحيوية.

محمية الثروات البحرية المرجانية في استراليا

أعدت محمية الثروات البحرية المرجانية في استراليا إطارًا عامًا يضمن بقاء الأنظمة البيئية الساحلية والبحرية في حالة جيدة، ويسمح في الوقت نفسه بالاستغلال الأمثل لهذه الأنظمة من قبل الإنسان. ويتمثّل أحد أهم مكونات هذا الإطار العام الإداري الجديد في خطة تحديد المناطق المحمية التي صارت سارية المفعول بموجب القانون اعتبارًا من الأول من يوليو ٢٠٠٤م. وزادت هذه الخطة من النسبة المئوية للمحميات البحرية التي تتمتع بدرجة عالية من الحماية من أقل من ٥٪ إلى أكثر من ٣٣٪، وهي تحمي في الوقت الحاضر نماذج لكل نوع من أنواع المواطن الطبيعية التي يبلغ عددها ٧٠ موطنًا طبيعيًا. وتم إدراج هذه المحمية البحرية المرجانية بواسطة منظمة اليونسكو ضمن قائمة مواقع التراث الإنساني في عام ١٩٨١م.

جائزة اليونسكو - السلطان قابوس لحماية البيئة لعام ٢٠٠٣

- **بيتر جوهان شي - النرويج**
- **مركز البيئة - فنزويلا**

بيتر جوهان شي - النرويج

مُنح جائزة اليونسكو - السلطان قابوس لحماية البيئة لعام ٢٠٠٣م تقديرًا لجهوده وإسهاماته المتميزة في المحافظة على التنوع الأحيائي والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك تقدّر الجائزة الدور الذي قام به بيتر جوهان شي كميسّر للحوار بين الدول المتقدمة والدول النامية في مجال القضايا البيئية الدولية، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالإطار العام للمعاهدة الدولية حول التنوع الأحيائي.

مركز البيئة - فنزويلا

مُنح مركز البيئة في فنزويلا جائزة اليونسكو - السلطان قابوس لحماية البيئة لعام ٢٠٠٣م تقديراً لإسهاماته المتميزة في تكوين ثروة علمية ومعلوماتية في مجال البيئة ونشر هذه المعرفة وتوزيعها على الجهات المعنية بقضايا البيئة من المختصين وعامة الناس من خلال مناهج التعليم والتثقيف والتدريب وحملات نشر الوعي البيئي.

جائزة اليونسكو - السلطان قابوس لحماية البيئة لعام ٢٠٠١

- **جمعية تشاد للمتطوعين لحماية البيئة - جمهورية تشاد**

ظلت الجمعية التشادية لمتطوعي حماية البيئة منذ عام ١٩٩٧م مستمرة في تنفيذ العديد من الأنشطة المهمة والناجحة في مناطق تشاد المختلفة وبصفة خاصة في مجال إعادة استزراع الغابات والمحافظة على التربة. ونجحت الجمعية خلال فترة خمس سنوات من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠١م في غرس ٢٠٠٠٠ شجرة في جميع أنحاء البلاد وأنتجت ووزعت ٧٠٠٠٠ نبتة صغيرة (شتلة) إلى السكان المحليين. وتستخدم الجمعية التقنيات التقليدية في مكافحة التصحر وتقليل آثار الجفاف.

حفل توزيع جوائز اليونسكو في بودابست هنغاريا، ٢٠١٥

جائزة اليونسكو – السلطان قابوس لحماية البيئة لعام ١٩٩٩

- **مؤسسة تشارلزداروين – جزيرة جالاباجوس – الإكوادور**

تصف مؤسسة تشارلز داروين عملها في جزر جالاباجوس باعتباره «علم وتعليم للمحافظة على البيئة». وتتمثل رسالة المؤسسة في تقديم المعرفة والدعم لضمان حماية البيئة والتنوع الأحيائي في محمية جزر جالاباجوس من خلال البحث العلمي والإجراءات المكملة له، التي تشتمل على «التعليم والتدريب وتقديم الاستشارات وإنشاء التحالفات مع المجموعات المحلية وأيضًا المؤسسات الأخرى ذات العلاقة بهذا المجال».

منح الجائزة لعام ٢٠١٥

جائزة اليونسكو – السلطان قابوس لحماية البيئة لعام ١٩٩٧

- **قسم العلوم البيئية بكلية العلوم بجامعة الإسكندرية بجمهورية مصر العربية**

- **دائرة الغابات – سيريلانكا**
  د. سافيتري غوانتليك و د. نيمال غوانتليك، د. بيتر أشتون و د. مارك أشتون

قسم العلوم البيئية بكلية العلوم بجامعة الإسكندرية بجمهورية مصر العربية

تم اختيار قسم العلوم البيئية بكلية العلوم بجامعة الإسكندرية لنيل هذه الجائزة تقديرًا لعمل القسم المتميز في مجال تدريس العلوم البيئية للطلاب والخريجين وتدريبهم من خلال مقررات دراسية عامة ومتخصصة في العلوم البيئية، والإشراف على الدراسات البحثية حول محمية العُميّد الطبيعية لتقويم التغييرات البيئية التي تطرأ عليها، وقياس العوامل الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالتنمية المستدامة، ورفع مستوى الوعي البيئي من خلال تنظيم الندوات التي تُعنى بالقضايا البيئية المعاصرة.

دائرة الغابات في سريلانكا
د. سافيتري غوانتليك و د. نيمال غوانتليك، د. بيتر أشتون و د. مارك أشتون

أسهمت دائرة الغابات في سيرلانكا ومجموعة غابات سينهاراجا (د. سافيتري غوانتليك ود. نيمال غوانتليك، ود. بيتر أشتون ود. مارك أشتون) بقدر كبير في تدريس الطلاب الشباب داخل الجامعة وخارجها، وتثقيف عامة الناس وبصفة خاصة القرويين المحليين حول فوائد حماية التنوع الأحيائي.

جائزة اليونسكو - السلطان قابوس لحماية البيئة لعام ١٩٩٥

■ **محمية الحظيرة الوطنية لبحيرة مالاوي - مالاوي**

قرر مكتب المجلس الدولي لتنسيق برنامج الإنسان والمحيط الحيوي (MAB) منح جائزة اليونسكو - السلطان قابوس لحماية البيئة لعام ١٩٩٥م للحظيرة الوطنية لبحيرة مالاوي؛ تقديرًا للبرامج الطموحة لإدارة هذه المحمية بالتعاون مع المجتمعات المحلية. إنّ هذه البرامج لا تسهم فقط في حماية وصون التنوع الأحيائي بالمنطقة، وإنّما أيضاً تعزز من تطوير أساليب حياة الناس الذين يعيشون في داخل الحظيرة ومن حولها.

جائزة اليونسكو - السلطان قابوس لحماية البيئة لعام ١٩٩٣

■ **بروفيسور/جان جينك - جمهورية التشيك**

ظل البروفيسور جان جينك ولمدة تزيد عن أربعين عاماً يوجه دراساته وأبحاثه نحو بنية ووظائف الغابات، والتفاعلات التي تتم بين النبات والتربة والطقس في تضاريس الأرض المختلفة والمجتمعات الحيوية في أنظمة بيئية وأقاليم مناخية مختلفة. وقام البروفيسور جان جينك بدور فعّال في التعاون الإقليمي بين دول اوروبا وبصفة خاصّة في برنامج اليونسكو للإنسان والمحيط الحيوي (MAB)، كما شارك أيضًا في إنشاء المنظمات الاستشارية الخاصة بالمحميات الطبيعية في دول وسط أوربا.

جائزة اليونسكو - السلطان قابوس لحماية البيئة لعام ١٩٩١

■ **معهد علوم البيئة - المكسيك**

قدم هذا المعهد إسهامات متميزة في البحوث العلمية والأنشطة التدريبية في مجال الحفاظ على الموارد الطبيعية. وكانت للمعهد إسهاماته في مجال العلوم البيئية والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية على المستويين الإقليمي والعالمي وليس فقط داخل المكسيك. وانعكست جودة البحوث التي يتولى تنفيذها في الشهادات والجوائز التقديرية التي يحصل عليها على المستويين المحلي والدولي.

الوعل العربي في سلسلة جبال الحجر
محمية السرين - محافظة مسقط

١٩٩١

معهد البيئة
بولاية فيراكوز
– المكسيك

١٩٩٣

البروفسور
جان جينيك
– جمهورية الشيك

١٩٩٥

السلطات المالاوية القائمة
على إدارة المحمية الطبيعية
لبحيرة مالاوي في أفريقيا

١٩٩٧

قسم العلوم البيئية لكلية
العلوم بجامعة الإسكندرية
– جمهورية مصر العربية

دائرة حماية الغابات
– سيريلانكا

١٩٩٩

مؤسسة تشارلزداروين
– جزيرة جالاباجوس
– الإكوادور

٢٠٠١

جمعية تشاد
للمتطوعين لحماية
البيئة – جمهورية تشاد

٢٠٠٣

البروفيسور
بيترجوهان شي
– النرويج

مركز علم البيئة بالمعهد
الفنزويلي للبحث
العلمي – فنزويلا

الفائزون بجائزة اليونسكو - السلطان قابوس لحماية البيئة للأعوام من ١٩٩١ إلى ٢٠١٧

٢٠١٧

مجلس الحدائق الوطنية في سنغافورة

٢٠١٥

مجموعة البحث بشأن إيكولوجيا الأراضي الرطبة- الأرجنتين

٢٠١٣

الإدارة الوطنية لحماية الغابات - بولندا

٢٠١١

منظمة حماية الحياة البرية المعرضة للخطر - جنوب أفريقيا

٢٠٠٩

هيئة الحدائق الوطنية (*OAPN*) التي يشرف عليها قسم المناطق الريفية والمناطق البحرية بوزارة البيئة-الأسبانية

٢٠٠٧

معهد صون التنوع البيولوجي - إثيوبيا

د. جوليوس أوزلاني - سلوفاكيا

٢٠٠٥

إدارة الرصيف البحري المرجاني الكبير - أستراليا

البرفسور إرنستو انكرلين-هوفليتش - المكسيك

الأنشطة والمشاريع البحثية وأهم الإنجازات المتعلقة بالبيئة

فابيو كالاسنيك، هوراسيو سيرولي، لوسيانو إيريبار

مجموعة البحث بشأن الأراضي الرطبة

العاملين في كلية العلوم الطبيعية والعلوم الدقيقة، جامعة بوينس آيرس، ومجلس البحوث العلمية والتقنية الوطني (كونيسيت) الأرجنتين.

الفائز بالجائزة ٢٠١٥م

بارانا دلتا، محمية المحيط الحيوي، أرجنتينا

في عام ٢٠٠٠م، أُتيحت لفريقنا البحثي الفرصة للإسهام في إنشاء محمية المحيط الحيوي في دلتا نهر بارانا. وتوالت مشاركاتنا بعدها في عدة مراحل وأحداث رئيسة ضمن عمل هذه المحمية. ومنذ تأسيسها، لم نفتأ عن التعاون والمشاركة في عملها وحضور اجتماعات مجلس الإدارة لأكثر من ١٥ عاماً من النقاشات المثمرة. وفي الآونة الأخيرة، نقوم بدور المشرف العلمي في الحالات الضرورية لضمان استمرارية هذا التعاون.

وتشمل أولويات البحث ما يلي: الحفظ والنظم الإيكولوجية لترميم بيئات الأراضي الرطبة، والتثقيف البيئي مع المدارس والحركات الاجتماعية الجزرية، وتوليد بدائل إنتاجية للمجتمع الجزري. وتهدف جميع الأنشطة إلى تحديد أوجه التفاعل بين العوامل الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في محمية المحيط الحيوي في دلتا نهر بارانا ومنطقة دلتا بارانا السفلى، بالنظر إلى الأشكال التاريخية لاستخدام السلع المشتركة في الطبيعة والعلاقة مع العمليات الإيكولوجية التي توفر الأراضي الرطبة، من أجل تعزيز هوية الجزيرة وأسلوب الحياة فيها.

ومن المبادرات في الحفاظ على البيئة والفصائل في محمية المحيط الحيوي في دلتا نهر بارانا، يمكننا أن نذكر على سبيل المثال رسم الخرائط؛ ووصف آخر المناطق من الغابات الأصلية، ودراسات مصارف البذور خارج وداخل الموقع الطبيعي، ومقالات الترميم البيئي القائمة على زراعة النباتات المحلية وتغيير مواقع مصارف البذور، وتحليل الاجتياح البيولوجي للبيئة، ودراسة الاستخدامات البشرية المحتملة لفصائل النباتات، ووضع نموذج لتعاقب الغابات الثانوية، وتوصيف أنواع جديدة من البيئات.

وفيما يتعلق بالمبادرات الرامية إلى تطوير بدائل إنتاجية مع سكان الجزر، يمكننا أن نذكر وضع نموذج يهدف إلى توليد نشاط منتج يخدم كلًا من الناس وبيئتهم، يعمل على إنقاذ شتلات النباتات المحلية التي تنمو في الأماكن التي تتعرض فيها النباتات لخطر القطع أو الإبادة (مثل مزارع الغابات النشطة). ويمكننا أيضا أن نذكر اقتراح إضافة قيمة إلى نشاط تربية النحل من خلال مقالات الترميم البيئي للغابات المحلية. ويستند هذا على زراعة الفصائل المحلية في الغابات الأصلية في المنطقة التي تزاول فيها أنشطة تربية النحل. وبهذه الطريقة يزداد تنوع الأزهار المتوفرة للنحل، وتتمتع الغابات في محمية المحيط الحيوي بدلتا نهربارانا بوفرة النباتات.

وفيما يتعلق بمبادرات التعليم والتدريب في مجال البيئة، يمكننا أن نذكر على سبيل المثال نشر كتاب للتدريب في مجال التعليم من أجل البيئة والتنمية وكتيب لحديقة نباتية في المدرسة، وإنشاء حضانة مدرسية للنباتات المحلية في المدارس الجزرية، وتطوير مساقات الشرح والملصقات التعليمية لمحمية دلتا نهر بارانا وإنتاج فيلم وثائقي قصير ولعبة البطاقة التعليمية. كما تلقى أكثر من مائة معلم تدريباً تخصصياً في الدورات التي نقدمها منذ عام ٢٠٠٣م، ثم تكليف هؤلاء المعلمين بتطبيق مشاريع التربية البيئية في مدارسهم. وتهدف جميع هذه المبادرات إلى تحديد الترابط بين العوامل الطبيعية والاجتماعية والثقافية القائمة في محمية دلتا نهر بارانا، بالنظر إلى الأشكال التاريخية لاستغلال الموارد الطبيعية، وتعزيز وإعادة بناء الهوية الفردية والجماعية للجزيرة من تعزيز مشاعر الانتماء و فهم تاريخ هذا المجتمع.

ومن الجدير بالذكر أن تناقضات النظام الاقتصادي العالمي تهدد الأراضي ذات القيمة البيئية المتبقية على كوكب الأرض. فإن الفشل في التصرف بذكاء وحسم، يقود المنطقة إلى حالة من التدهور الاجتماعي والبيئي نتيجة عدة عوامل خطيرة، من بينها يمكننا تسليط الضوء على فقدان المجموعات النباتية المحلية، والتخلي عن الأنشطة الإنتاجية الجزرية التقليدية، وزيادة الممارسات الضارة للتطور مثل الزيادة العمرانية الضخمة وهجرة السكان المحليين. إن المشاريع التي نقوم بتطويرها في مجموعتنا، هي جزء من هذا البحث، فنحن نجمع بين الحماية والترميم البيئي لبيئات الأراضي الرطبة، ومشاريع التعليم البيئي، والبدائل الإنتاجية لمجتمع الجزيرة والمساهمة في إدارة محمية المحيط الحيوي.

الفوائد التي منحتنا إياها جائزة اليونسكو-السلطان قابوس

لقد مُنحنا هذا التقدير لإسهامنا البارز في الحفاظ على البيئة، ولا نخفي سعادتنا العارمة وفخرنا العظيم بذلك، ليس فقط للجهد الذي نكرسه في عملنا، ولكن أيضا لمنحنا هذه الجائزة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ؛ وهي تضم ثلاثة مفاهيم أساسية في حياتنا. الاعتراف شيء من الصعب حقاً تحقيقه، لذلك فهو يعني لنا الكثير أن نحصل على الاعتراف والتقدير من أطراف أخرى من العالم. ونحن نؤمن بأن هذه الجائزة تحفزنا على مواصلة هذه المسيرة وجعل محمية المحيط الحيوي في دلتا نهر بارانا أفضل نموذج لإدارة الأراضي فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والبيئية.

من الفوائد التي جنيناها من حصولنا على جائزة اليونسكو-السلطان قابوس لحماية البيئة يمكننا أن نذكر، اثنين على سبيل المثال لا الحصر. أولا: تأثير وسائل الإعلام، فقد تم الإعلان عن الجائزة في عدد كبير من مختلف وسائل الإعلام المحلية والوطنية والدولية. ثانيا: إمكانية أن تغطي هذه الجائزة نفقات أنشطتنا المتعلقة بالنقل والمواد والمعدات وتوزيعها.

في الوقت الذي تتفاقم فيه مشاكل ضياع البيئات والتنوع البيولوجي وتوليد تأثيرات معينة وتراكمية كبيرة على نحو متزايد، فإننا نؤمن أن الجائزة تسهم إلى حد كبير في إظهار أن الاهتمام بالبيئة ليست جهوداً فردية بل أن هناك مجتمعات بأسرها على استعداد لتشجيع هذه الأنشطة بسخاء بالغ لصالح جميع سكان الغلاف الحيوي.

لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع الرجاء الإطلاع على:

Audiovisual with the activities we do, shortened version (4:29): https://drive.google.com/open?id=0B6lRAaV4ueAcb1l2QmxTOWtVN1k

Audiovisual with the activities we do, extended version (21:22): https://drive.google.com/open?id=0B6lRAaV4ueAcNmlDd19fYjVwVnc

Some photos:
https://goo.gl/photos/hZb5KsWaJjnBebJS6

بارانا دلتا، محمية المحيط الحيوي، أرجنتينا

المها العربي أحد مفردات البيئة العمانية بجدة الحراسيس – محافظة الوسطى

مواجهة تحديات الحفاظ على التوازن بين مطالب الطبيعة واحتياجات الإنسان

الإدارة الوطنية لحماية الغابات، بولندا
الفائز بالجائزة ٢٠١٣

تؤدي مؤسسة الغابات الوطنية القابضة البولندية دورا رئيسيا في ضمان الإدارة المستدامة للغابات، مما يعني أن وظائف الغابات غير الانتاجية ينبغي أن تسير جنبا إلى جنب مع توريد الأخشاب والخدمات الاجتماعية و البيئية الأخرى بطريقة متوازنة. وفي الوقت نفسه، تكرس المؤسسة جزءا كبيرا من أنشطتها لزيادة الوعي العام بالقضايا البيئية. ومنذ أن أنشئت في عام ١٩٢٤ والى الوقت الحاضر، تعتني المؤسسة بأكثر من ثلاثة أرباع الغابات البولندية (٧,٦ من ٩,٣ مليون هكتار) نيابة عن الحكومة. وتتمثل مهمتها الرئيسية في إدارة الغابات الوطنية بطريقة تضمن الحفاظ عليها وحمايتها ونمو مواردها. وفي عام ٢٠١٣، منحت المؤسسة جائزة اليونسكو – السلطان قابوس لحماية البيئة التي عرفت بالغابات ووظائفها ودورها الأساسي في الحياة اليومية للمجتمع بشكل أكبر.

الإدارة الرشيدة للغابات

مؤسسة الغابات الوطنية القابضة هي مؤسسة رائدة في مجال حماية الطبيعة وسياحة الغابات والتثقيف بها وأيضا أكبر مورد للأخشاب الخام في بولندا، كما انها توظف أكثر من ٢٥ ألف فرد من مسؤولين ومهندسين وحراس الغابات والمعلمين وغيرهم من الموظفين. وعلى عكس العديد من البلدان الأخرى، فإن المؤسسة هي كيان ممول ذاتيًا، مستقلا عن الإعانات الحكومية.

وقد واجهت المؤسسة العديد من التحديات على مر الزمن، ففي نهاية القرن الثامن عشر، كانت الغابات لا تزال تغطي ٤٠٪ مما كانت بولندا آن ذاك. ولكن أدى استغلال المحتلون الأجانب الموارد الطبيعية بصورة مفرطة إلى إنخفاض الغطاء النباتي في بولندا إلى أقل من ٢١ ٪ بحلول عام ١٩٤٥. ولكن بفضل الجهود التي بذلها مسؤولو الغابات، بدأت الأمور بالعودة الى

نصابها، حيث ازدادت مساحة الغابات في بولندا بمقدار ٢,٥ مليون هكتار، وتغطي اليوم ٢٩,٥٪ وهي في ازدياد مستمر، حيث تقوم المؤسسة سنويا بتجديد وتحريج مساحة ٥٠ ألف هكتار عن طريق زراعة ٥٠٠ مليون شجرة، كما وانها تنفق حوالي ١٠٠ مليون دولار سنويا لحماية الغابات من الكوارث الطبيعية والآفات الحشرية والاضرار البشرية والحرائق.

وتوجد غالبية أشكال حماية الطبيعة في بولندا في المنطقة التي تديرها المؤسسة، حيث تقع أكثر من ٨٠٪ من المحميات الطبيعية في بولندا على الأراضي التي تديرها المؤسسة، و٤٠ ٪ من جميع الغابات التي تديرها مدرجة في الشبكة الأوروبية ناتورا ٢٠٠٠. كما تدير المؤسسة وتمول عددا من برامج الحماية للأنواع المهددة من الحيوانات والنباتات وخصوصا برامج إعادة التكاثر وإعادة التوطين التي يشرف عليها مسؤولي الغابات، والجدير بالذكر انه قد ارتفع عدد سكان البيسون في بولندا إلى ١٣٠٠ شخص الآن، ومعظمهم يقيم على اراضي المؤسسة.

كما وتتمثل إحدى المهام الرئيسية للمؤسسة في جعل الغابات متاحة للمجتمع. فمن خلال التخطيط الدقيق وتطوير البنية التحتية، يعمل مأمورو الغابات على ترتيب تدفق السياح بطريقة تضمن عدم الضرر بالطبيعة. وقد تم تطوير البنية السياحية عن طريق تخصيص ٢٢ ألف كيلومتر من مسارات المشي، و ٤ آلاف كيلومتر من مسارات الدراجات، و ٧ آلاف كيلومتر من مسارات ركوب الخيل و ٣ آلاف كيلومتر موقف سيارات و ٤,٥ ألف خيار للإقامة.

ويشكل التثقيف بالغابات جزءًا حيويًا من عمل المؤسسة من أجل تعميم المعارف المتعلقة بالنظم الإيكولوجية الحرجية، ولذلك أنشأت المؤسسة ٥،٥ آلاف كيان، مثل مراكز التعليم الإيكولوجي أو المسارات التعليمية. ويشارك في كل عام مليوني شخص (من الأطفال والشباب والبالغين وكبار السن، بمن فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة) في حلقات العمل والدروس المدرسية والأنشطة الخارجية والمحاضرات والنزهات والمعارض والعروض التي تنظمها المؤسسة.

التطوير المدروس

تنفذ المؤسسة مشاريع جديدة للبحث والتطوير من أجل توسيع نطاق المعارف المتعلقة بالنظم الإيكولوجية للغابات ولتقييم وتحسين كفاءة إدارة الغابات وفهم مختلف المهام المتعلقة بالغابات.

ومن المشاريع الأخيرة إجراء جرد واسع النطاق ورصد عام لأراضي الغابات. والهدف من هذا المشروع في السنوات اللاحقة هو توفير معارف تفصيلية عن الثراء الطبيعي لهذه الغابات (الاحياء المحمية والمواطن الطبيعية والتنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية للغابات...)، ويكتسب المشروع أهمية خاصة أيضا لأنه سيعمل على تقييم الأثر البيئي لمختلف المشاريع الاستثمارية كما أنه سيعطي هيئات إدارة الدولة مستويات مختلفة من البيانات النوعية المهمة في اتخاذ القرارات.

ويشتمل جزء من أنشطة المشروع على جرد للموارد الطبيعية في غابات بيالويزا وأنشطة البحث المتعلقة بالنباتات والطيور والحشرات والأعشاب والخفاشيات. كما تم ايضا تقييم التراث الثقافي من خلال عملية جرد أثري. وتستخدم أحدث الطرق والتقنيات لجمع البيانات ورصد التغيرات في النظم الإيكولوجية للغابات. وقد بدأ المشروع بإنشاء ١٤٠٠ قطعة أرض خاضعة للرصد دائرية الشكل يقوم العلماء والخبراء بإجراء عدد من الدراسات فيها مثل قياس الوقوف (الأشجار الحية والميتة، وتحلل الأخشاب) والصورة الفيتوسوسيولوجية (المجتمعات النباتية). وستوفر البيانات التي تم جمعها خلال المشروع معلومات موثوقة عن الحالة الراهنة للغابات، ومن ثم فإنها ستسمح برصد التغيرات في التركيبة الاحيائية أو الحالة الصحية للغابات أو حالة الحفاظ على طبيعة الغابات، وسوف تساهم أيضا في إيجاد أفضل طريقة للحفاظ على الثراء الطبيعي للغابات بيالويزا.

الإستجابة الفعالة للمخاطر المناخية العالمية

من المشاريع الإنمائية الأخرى التي تبرز دور الغابات في التخفيف من آثار تغير المناخ هي إنشاء مزارع الكربون الحراجية، وهي فكرة فريدة لتعزيز قدرة الغابات على عزل ثاني أكسيد الكربون. وبما ان الغابات هي حوض هام للكربون، فهي تقوم باستمرار باحتجاز الكربون الذي تسببه العمليات الطبيعية و البشرية على حد السواء. ويهدف المشروع إلى تعزيز هذه المهمة دون الإضرار بالتنوع البيولوجي أو غيرها من المهام ذات الصلة، كحماية المياه. وسيجري استخدام ممارسات محددة لإدارة الغابات في إطار المشروع من أجل تعزيز مخزونات الكربون في الغابات. وتشمل هذه الممارسات وضع برامج متعددة السنوات لإعادة بناء التركيبة الاحيائية للغابات واستزراع الطبقات المتعددة، بالإضافة الى برنامج إعادة ترطيب أراضي الخث الجافة، والذي لن يؤدي إلى خفض انبعاثات ثاني اكسيد الكربون فحسب، ولكن أيضا إلى استعادة الموائل القيمة.

ومن الجوانب الهامة الأخرى للمشروع هو تطوير نظام تجاري لوحدات ثاني أكسيد الكربون. حيث ستوفر مؤسسة الغابات الوطنية إمكانية شراء وحدات ثاني أكسيد الكربون في المزادات مما يسمح للكيانات الأخرى بالمساهمة في حماية المناخ. وسيتم اعطاء المشترين شهادات خاصة كما سيتم دعوتهم إلى المشاركة في اتخاذ القرار بشأن المشاريع أو الأنشطة الخاصة مثل انشطة تعزيز حماية الطبيعة أو تطوير البنى التحتية السياحية التي ستضطلع بها المؤسسة.

وقد حظيت جائزة السلطان قابوس لحفظ البيئة التي مُنحت للمؤسسة في عام ٢٠١٣ بقبول واسع من جانب الجمهور البولندي، مما ساعد مسؤولي الغابات بشكل كبير على الترويج لأفكار الإدارة المستدامة للغابات ونشر المعلومات حول مشاريع المؤسسة الرامية لحفظ التنوع البيولوجي وايضا وزيادة الاهتمام العام بقضايا حماية البيئة.

كونفولفولاسي – وجدت في سفوح الحجر الجيري ، جنوب عمان

مساهمة مركز أبحاث الغابات في نيجيريا

الفائز بالجائزة ٢٠١١م

١. ملخص عن أنشطة البحث العلمي لمركز أبحاث الغابات في نيجيريا

١,١ حاز مركز أبحاث الغابات في نيجيريا على جائزة جائزة اليونسكو – السلطان قابوس لحماية البيئة لعام ٢٠١١، وذلك خلال المنتدى العالمي الرابع للعلوم الذي عُقد في بودابست، هنغاريا في ١٧ نوفمبر ٢٠١١. وكان هذا إنجازا بارزًا في تاريخ المركز.

١,٢ فاز المركز بالجائزة على أساس مساهماته الهامة في إدارة الغابات والبيئة، وحفظ التنوع البيولوجي، والإنتاج الغذائي المستدام من أجل الأمن الغذائي، وتوفير المواد الخام الصناعية وفرص العمل.

١,٣ أسفرت الأنشطة البحثية التي اضطلع بها المركز في مجال الإدارة البيئية عن إنجازات هامة في استغلال أنواع الأشجار المختلفة (المحلية والمستوردة) في إنشاء المزارع في أجزاء مختلفة من البلد لتحقيق أهداف مختلفة في مجال الادارة البيئية، كما أن أنشطة المركز في مجال حفظ التنوع البيولوجي والأنشطة الإيكولوجية هي من أبرز أنشطة المركز البحثية، ومثال على هذه الإنشطة إنشاء مركز الأعشاب الحرجية (أعشاب الغابة) الذي يضم أكثر من ١٥,٠٠٠ مجموعة من النباتات في مقر المركز في إيبادان بولاية أويو.

١,٤ من الأعمال العلمية الرئيسية الأخرى للمركز هو الدور الذي يقوم به في مجالات إنشاء وإدارة المحميات الطبيعية الخاضعة للرقابة الصارمة واراضي العينات الدائمة في أجزاء مختلفة من البلد، بما في ذلك محمية المحيط الحيوي لمنطقة أومو، وهي محمية المحيط الحيوي الوحيدة التي تعترف بها اليونسكو في نيجيريا. وعلاوة عن ذلك، فإن المساهمات القيمة التي قدمها المركز للبحوث من خلال أنشطة عمله المتعلقة بمواد مصنع الديزل الحيوي (ولا سيما جاتروفا كوركاس) قد تجلى في تطوير الممارسات المناسبة في دور الحضانة والمزارع، وتقنيات الإدارة، وتقييم جودة البذور لهذا المصنع الذي يجري حالياً اعتماده تدريجيا للزراعة من قبل المستفيدين وأصحاب المشاريع على الصعيد الوطني.

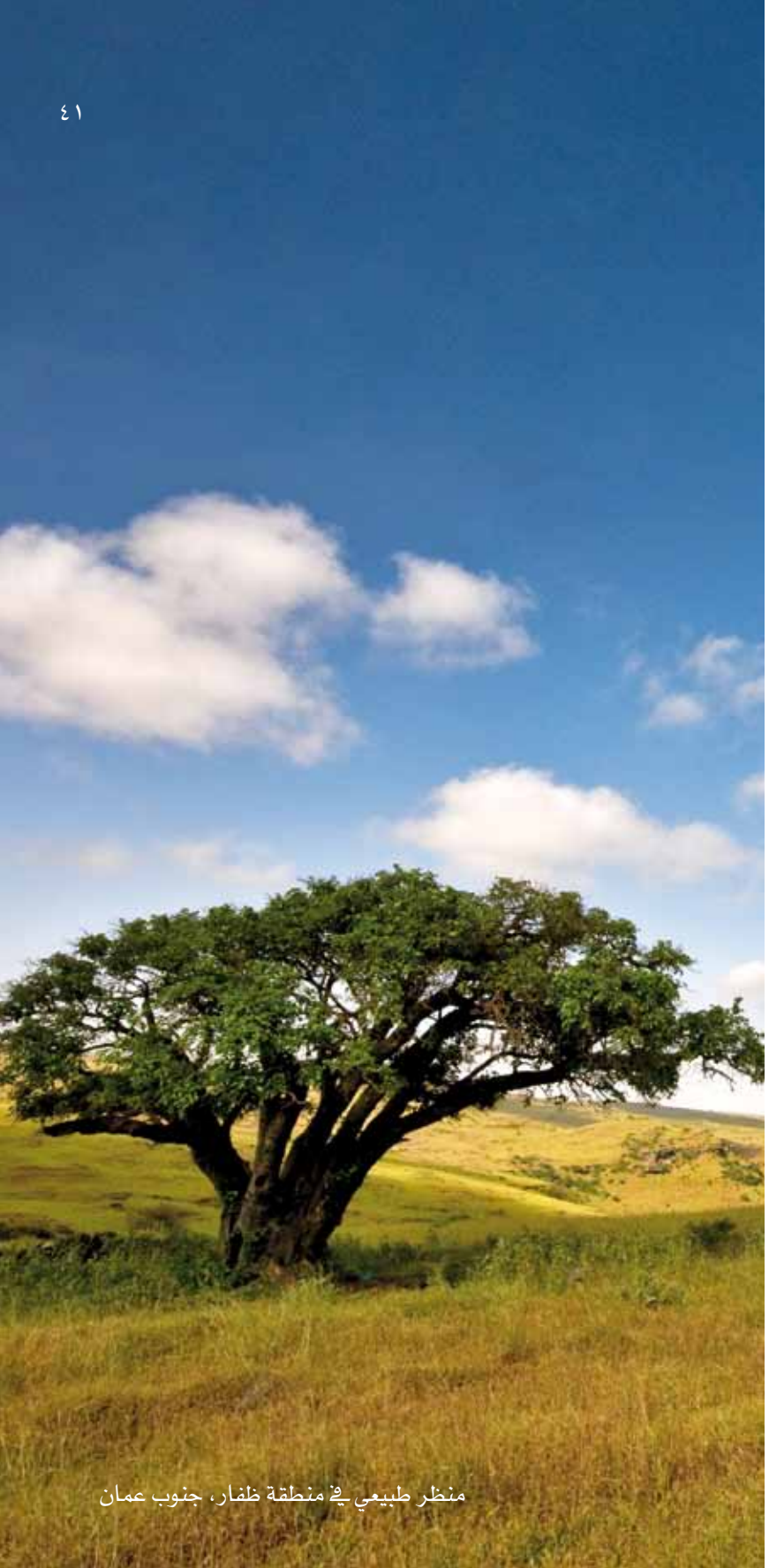

منظر طبيعي في منطقة ظفار، جنوب عمان

١,٥ تم في وقت لاحق اعتماد أبحاث المركز بالاستعانة بتجارب في حقل الموطن، ودور الحضانة، واراضي العينات الدائمة لمختلف الأشجار المحلية والمستوردة مثل تريبلوشيتون سكليروكيلون، أنواع ترمينالیا، أوكابيبتوس، الصنوبر، نيم، غملينا، خشب الساج، وما إلى ذلك، وتم استغلالها بنجاح للسيطرة على التصحر، وتثبيت الكثبان الرملية، ومكافحة التعرية والتخفيف من آثار تغير المناخ بوجه عام. وقد أصبحت هذه الأنواع هي الأنواع المرشحة للاستخدام من قبل المستفيدين مثل الحكومات الاتحادية وحكومات الولايات والحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية والأفراد. وقد استُغلت هذه العينات الصغيرة كبساتين للبذور في أجزاء مختلفة من البلد.

١,٦ ركزت بحوث المركز على استخدام النفايات الخشبية بما في ذلك استخدام الخيزران لإنتاج مجموعة متنوعة من المنتجات الخشبية ذات القيمة المضافة ، والتي نجح تصنيع بعضها على أساس تجاري تجريبي موجه نحو هدف الحد من وتيرة استغلال الأخشاب من الأشجار القائمة في الغابات مع هدف آخر عام وهو تلبية سياسة الحفاظ على التنوع البيولوجي الذي وضعته الحكومة.

١,٧ ساهمت برامج البحوث الزراعية الحرجية في إنتاج الأغذية لعدد من المستوطنات الريفية في البلد، ولا سيما في الجزء الجنوبي من نيجيريا، مع ضمان النجاح في تطوير المزارع في هذه المناطق من البلد. وببساطة، فإن الحراجة الزراعية هي إنشاء محاصيل

غذائية صالحة للزراعة مع محاصيل أشجار الغابات على نفس قطعة الأرض. وفي هذا الخصوص، يتمتع المزارعون بحرية زراعة محاصيلهم المثمرة على الأرض لمدة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات بينما يحافظون على الأشجار النامية داخل تلك الأراضي الزراعية. ومن خلال هذه الأنشطة، نجحت البحوث في إدماج نمو الدرنيات مثل البطاطا الحلوة (اليام)؛ والحبوب مثل الذرة والدخن، فضلا عن أنواع مختلفة من الخضروات داخل مجموعة الغابات الزراعية.

١,٨ من خلال كليات التدريب الأربعة التابعة للمركز والتي توجد في أربع مناطق بيئية مختلفة في نيجيريا، أنجب المركز الآلاف من خريجي المستوى المتوسط (حاملي شهادات الدبلوم الوطني وشهادة الدبلوم الوطني العالي) لعدة سنوات من أجل تنمية الأنشطة الحرجية وغيرها من القطاعات ذات الصلة بالزراعة المرتبطة بالاقتصاد النيجيري. وقد أصبح عدد كبير من هؤلاء المتدربين محاضرين وأساتذة في مختلف الجامعات النيجيرية لتدريس الحراجة والبيئة واقامة الدورات البيئية ذات الصلة.

٢. مزايا الجائزة

٢,١ اكسبت الجائزة المركز اعترافا عالميا وعززت صورته باعتباره مؤسسة بحثية ذات رؤية ورسالة في نيجيريا وأفريقيا والعالم ككل.

٢,٢ اجتذبت الجائزة أيضا الرعاية البحثية و الأكاديمية من مؤسسات متبرعة في أفريقيا وأوروبا وآسيا

تشتهر السلطنة بنظام الأفلاج التي تسلك طريقها للمزارع عبر التضاريس البيئية المختلفة

والولايات المتحدة الأمريكية. وقد حصل العديد من موظفي المركز على منح مالية لحضور حلقات العمل والمؤتمرات والبرامج التدريبية في أنحاء مختلفة من العالم، كما حصل البعض على المنح الأكاديمية الطويلة الأجل المضمونة للدراسة في برامج الدكتوراه والماجستير، ومنح غيرهم برامج تدريبية قصيرة برعاية كاملة في إطار اختصاصات المركز.

٣. استغلال الجائزة

٣,١ تمت الاستفادة من مبلغ جائزة جائزة اليونسكو - السلطان قابوس لحماية البيئة لعام ٢٠١١، والذي يقدر بـ٣٠٠٠٠ دولار امريكي في الارتقاء بمشروع عشب الغابات الذي يقع داخل مقر المركز في إيبادان بولاية أويو.

٣,٢ يضم المشروع اكثر من ١٥٠,٠٠٠ مجموعة نباتية، وبذلك يعد أكبر مستنبت وطني في غرب افريقيا. وتمثل مجموعات المستنبت نتائج مرحلة التصنيف في نيجيريا، كما انه يعتبر نموذج قائم لأنواع النباتات النيجرية.

٣,٣ قام المركز بتدريب أخصائيين في مجال علم الأعشاب من خلال تقديم الدورات العادية والمتقدمة في مجال إدارة الأعشاب وتقنياتها إلى الجامعات ومعاهد البحوث والعاملين في الأعشاب مثل جامعة أحمدو بيلو وزاريا ومعهد بحوث الكاكاو في نيجيريا وجامعة إيلورين والمعهد الوطني للبحوث المخزنة المنتجات في إيلورين والمعهد الوطني لبحوث البستنة في إيبادان والمعهد الدولي للزراعة الاستوائية في إيبادان وغيرها الكثير.

٣,٤ يعمل المركز كمعشب وطني وكمركز مرجعي لتحديد النباتات وتصنيفها وجمعها وتوزيعها لكل ما يتعلق بالنباتات النيجيرية، سواء بالنسبة للبحوث الوطنية والدولية.

المواقع الأثرية تحكي عن تاريخ عُمان

معالي محمد بن سالم التوبي وزير البيئة والشؤون المناخية في حديث خاص

«يؤكد على أهمية الاهتمام بشؤون البيئة ومتطلبات حمايتها في إطار الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة».

السلطنة تنتهج مبدأ تعزيز الوعي البيئي ودعم مبادئ التنمية المستدامة، وتطوير العلاقات في المجالات البيئية والمناخية.

إن الاهتمام بشؤون البيئة ومتطلبات حمايتها يعد من صميم عمل وزارة البيئة والشؤون المناخية، والتي تقوم بتنفيذ ومتابعة القوانين والنظم واللوائح والقرارات وبرامج الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة العمانية، وإعداد خطط وبرامج حماية البيئة انسجامًا مع الأهداف والسياسات الوطنية وتوافقًا مع التزامات السلطنة بالاتفاقيات البيئية الدولية في إطار الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة، ومتابعة تنفيذ وإعداد وتحديث الاستراتيجية الوطنية لإدارة المواد الكيميائية وتشديد الرقابة عليها، وإعداد دراسات لرصد الإشعاع في الأوساط البيئية المختلفة والمنتجات المحتوية عليها، بالإضافة إلى مراجعة دراسات تقييم التأثيرات البيئية للمشاريع المختلفة وإصدار التراخيص والموافقات البيئية، وإنشاء وتشغيل شبكات وطنية لرصد الملوثات البيئية مثل محطات رصد جودة الهواء، وتنفيذ برامج منتظمة لزيارات التفتيش الميداني للمشاريع والمنشآت من أجل متابعتها والتأكد من مدى تطبيقها للقوانين واللوائح والاشتراطات البيئية، وضبط وإصدار المخالفات البيئية للمشاريع غير الملتزمة بيئياً بالإضافة إلى إعداد البيانات والمؤشرات المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة وتضمينها في التقارير الوطنية وفقاً لمتطلبات الاتفاقيات البيئية الدولية ذات العلاقة.

أحد أنواع حشرة اليعسوب في عمان

خطط وبرامج الرقابة البيئية

وفي هذا السياق قال معالي محمد بن سالم التوبي وزير البيئة والشؤون المناخية: تسعى وزارة البيئة والشؤون المناخية من خلال خطط وبرامج التفتيش والرقابة البيئية على المشاريع والأنشطة الصناعية في مختلف أنحاء السلطنة، ومن ضمنها تلك الواقعة في المناطق الصناعية من أجل التأكد من توافقها مع القوانين واللوائح والاشتراطات البيئية المحلية والدولية، وإلزام بعض المشاريع ذات التأثير البيئي ومنها مصافي النفط ومصانع البتروكيماويات ومحطات إنتاج الطاقة الكهربائية بإعداد دراسات تقييم التأثيرات البيئية من قبل بيوت الخبرة في مجال الإستشارات البيئية، والتي تكون مسجلة لدى الوزارة وتقديم طلبات الحصول على الموافقات البيئية لتلك المشاريع قبل البدء في إنشائها، وأما بعد تشغيلها فيتم تنظيم برامج وعمليات للتفتيش والرقابة البيئية المستمرة عليها؛ للتأكد من التزامها بالاشتراطات والمعايير البيئية الواردة في الموافقة البيئية الصادرة لها من الوزارة مع إضافة أي متطلبات أو اشتراطات بيئية أخرى قد تظهر لها الحاجة بعد تشغيل تلك المشاريع.

التصاريح البيئية

وحول التصاريح البيئية التي تصدرها الوزارة قال: «تعد التصاريح البيئية التي تصدرها الوزارة أحد الآليات الهامة لتأمين سلامة البيئة واستدامة نظمها البيئية والمناخية

والإيكولوجية وضمان تشغيل المشاريع والمصانع بطريقة آمنة مع عدم تأثيرها السلبي على صحة الإنسان والبيئة، ويسبق عملية إصدار التصاريح البيئية أو التخطيط لإقامة المشاريع والمصانع قيام الجهات المختصة بالوزارة بدراسة الموقع والتأكد من مدى صلاحيته لإقامة المشروع المقترح ثم مراجعة تقييم دراسات التأثيرات البيئية لتلك المشاريع والمصانع ووضع الاشتراطات والمعايير البيئية اللازمة لتشغيله منعاً لحدوث أية أضرار بالبيئة المحيطة».

الرصد البيئي

وفي مجال الرصد والتفتيش أشار معاليه إلى أن برامج الرصد والتفتيش في المجال البيئي تشمل قيام المختصين بالوزارة بمتابعة مصادر التلوث والانبعاثات للمشاريع والصناعات ذات التأثير البيئي للتأكد من التزامها بالاشتراطات والمعايير البيئية المطلوبة، كما تعمل الوزارة على إنشاء وتشغيل محطات لرصد ملوثات الهواء بصورة مستمرة في مختلف محافظات السلطنة، حيث توجد سبع محطات ثابتة في كل من منطقة ميناء الفحل، ومنطقة الرسيل الصناعية، ومنطقة صحار الصناعية، ومنطقة ريسوت الصناعية، ومنطقة صور الصناعية، ومحطة لرصد الجزيئات العالقة (PM 10) في قرية المسفاة بولاية بوشر، بالإضافة إلى عدد أربع محطات متنقلة يتم نقلها من موقع لآخر حسب مقتضيات الظروف البيئية لمحافظات السلطنة، كما يوجد عدد ثمان محطات لرصد ملوثات الهواء في منطقة ميناء صحار الصناعي.

الرقابة على المواد المشعة

أما فيما يتعلق بمجال الرقابة على المواد المشعة قال: «في مجال الرقابة على المواد المشعة تقوم الوزارة بإصدار تصاريح استيراد وتخزين واستخدام المواد المشعة ومتابعة الجهات المستخدمة لها عن طريق الزيارات الميدانية لمواقع التخزين والاستخدام، وذلك للتأكد من إجراءات السلامة المتخذة في مواقع العمل وفقاً لما حددته لائحة مراقبة وإدارة المواد المشعة، بالإضافة إلى تنفيذ مشروع إنشاء الشبكة الوطنية لمحطات رصد الإشعاع، والذي يشمل تسع محطات للإنذار المبكر للإشعاع في مختلف محافظات السلطنة، كما أن الوزارة تقوم بصفة مستمرة برصد ومراقبة مراحل إنتاج واستيراد وتخزين وتداول واستخدام المواد الكيميائية والتخلص منها وفقاً لمتطلبات التشريعات والقوانين البيئية المنظمة لذلك، ومنها نظام تداول واستخدام الكيميائيات الصادر بالمرسوم السلطاني السامي رقم (٩٥/٤٦) ولائحة تسجيل المواد الكيميائية الخطرة والتصاريح الخاصة بها حسب القرار الوزاري رقم (٩٧/٢٤٨)، كما يجري التقييم المتواصل للمخاطر والعمل على إيجاد البدائل الكيميائية الأكثر أماناً للبيئة.

الاهتمام بقضايا البيئة

وحول الاهتمام بقضايا البيئة قال معاليه: إن اهتمام السلطنة بالبيئة العمانية وحمايتها والحفاظ على مواردها كتراث طبيعي بالغ الأهمية، ورصيداً متجدداً لخطط التنمية ومشروعاتها يأتي انطلاقا من توجيهات جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - وفكره السامي نحو أهمية الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية للبلاد باعتبارها ملكاً لجميع الأجيال، وهي بمثابة الركيزة الأساسية للاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة العمانية، حيث نجحت هذه الاستراتيجية في تحقيق العديد من الإنجازات على مستوى العمل البيئي داخل السلطنة والتي تمثلت في خضوع المنشآت والمصانع للقوانين المنظمة لحماية البيئة وصون الموارد الطبيعية والحياة الفطرية، حيث أصبحت متطلبات الحفاظ على البيئة ركناً أساسياً وآلية متلازمة مع خطط التنمية التي تسعى لإدخال الاعتبارات البيئية في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ لمشروعات الدولة الإنمائية، كما تنتهج الوزارة مبدأ تعزيز الوعي البيئي ودعم مبادئ التنمية المستدامة، وتطوير العلاقات في المجالات البيئية والمناخية بين السلطنة والدول الأخرى وإيجاد مجالات رحبة للتعاون مع الهيئات والمنظمات المتخصصة، والتأكد من سلامة البيئة ومكافحة التلوث والمحافظة على التوازن البيئي في إطار أهداف التنمية المستدامة، وترسيخ مفاهيم ومتطلبات التعامل مع شؤون البيئة والمناخ على كافة المستويات وتمثيل السلطنة في المؤتمرات الإقليمية والدولية.

التنوع الأحيائي

وحول الحفاظ على التنوع الأحيائي قال: تتولى وزارة البيئة والشؤون المناخية مسؤولية وضع الخطط والبرامج لحماية البيئة وصون مواردها الطبيعية من خلال تطبيق القوانين والتشريعات لمكافحة التلوث والمحافظة على النظم البيئية المختلفة ضمن إطار الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة، وحماية الحياة الفطرية وصون الطبيعة والحفاظ على الموارد المتجددة والعمل على استغلالها بصورة مستدامة، بالإضافة إلى العمل على مراقبة وتقييم التغيرات في النظم الايكولوجية، وإعداد وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية والمشاريع التي تهدف إلى حماية التنوع الاحيائي. وأضاف: في إطار سعي حكومة السلطنة لحماية وصون مفردات الحياة الفطرية تم اتخاذ عدة إجراءات قانونية هامة لمنع الاضرار بالموائل الطبيعية وحماية الحياة الفطرية تتمثل في اصدار قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث الصادر بالمرسوم السلطاني (٢٠٠١/١١٤) لضمان حماية التوازن البيئي ومنع أية أضرار على الحياة الفطرية وقانون المحميات الطبيعية وصون الاحياء الفطرية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٣/٦) والعديد من القرارات الوزارية لحظر قتل الحيوانات والطيور البرية أو الأضرار بالبيئة الطبيعية، كما تم إنشاء نظام متكامل للمحميات الطبيعية وإعداد خطط تفصيلية لإدارة مناطق صون الطبيعة بمراسيم

سلطانية، ومنها محمية جبل سمحان والتي أنشئت في عام ١٩٩٧ بغرض الحفاظ على النمر العربي، ومحمية الكائنات الحية والفطرية في عام ١٩٩٤، ومحمية السلاحف البحرية والتي أنشئت في عام ١٩٩٦م، وأحدث المحميات الطبيعية التي تم الإعلان عنها هي محمية الأراضي الرطبة، ومحمية جبل قهوان حيث تم الإعلان عنهما في عام ٢٠١٤م. إلى جانب إنشاء مشاتل لإكثار النباتات البرية وجمع بذور النباتات البرية وتوزيع الشتلات وزراعتها في الأماكن المتضررة للحفاظ على التنوع الاحيائي النباتي.

الإستدامة

وحول مدى الحاجة إلى المحافظة على التنوع الأحيائي والنظم البيئية المرتبطة بها وحمايتها بطرق تضمن استدامتها على الصعيد الدولي قال: وقعت السلطنة على اتفاقية التنوع الإحيائي، وصادقت عليها بموجب المرسوم السلطاني رقم (٩٤/١١٩) لإتخاذ التدابير اللازمة والإنضمام إلى برتوكول السلامة الاحيائية، والذي يهدف إلى المساهمة في ضمان مستوى ملائم من الحماية في مجال سلامة نقل ومناولة وإستخدام الكائنات الحية المحورة الناتجة عن التقنية الإحيائية الحديثة، والتي يمكن أن يترتب عليها آثار ضارة على حفظ واستدامة إستخدام التنوع الإحيائي، مع مراعاة المخاطر على صحة الإنسان والبيئة، كما إنضمت السلطنة على المستوى الإقليمي إلى إتفاقية المحافظة على الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية الخاصة بدول مجلس التعاون الخليجي بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/٦٧، وذلك تعزيزاً للجهود الإقليمية والحرص على دعم التنوع الاحيائي والتصدي لمختلف التحديات التي تتعرض لها الحياة الفطرية في منطقة الخليج العربي.

التخفيف من حدة التغييرات المناخية

وفيما يتعلق بالتخفيف من حدة التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية فقد قال معاليه: لقد إنتهجت وزارة البيئة والشؤون المناخية منذ عام ٢٠٠٨م استراتيجية بيئية من أجل دمج مواضيع ومتطلبات الشؤون المناخية في الخطط والإجراءات الوطنية؛حيث قامت الوزارة في مجال التشريعات والقوانين بإصدار لائحة إدارة الشؤون المناخية، وذلك بموجب القرار الوزاري رقم (٢٠١٢/١٨) الصادر بتاريخ ٤ مارس ٢٠١٢م، والذي يقضي بقيام المديرية العامة للشؤون المناخية بعدة مهام من ضمنها: إعداد قوائم وطنية لحصر الإنبعاثات البشرية المصدر من جميع مصادر الغازات الدفيئة ومصارف هذه الغازات، وإعداد وتنفيذ برامج وطنية تتضمن تدابير وإجراءات للتخفيف من تغير المناخ عن طريق معالجة الإنبعاثات البشرية المصدر من مصادر الغازات الدفيئة، واتخاذ تدابير وإجراءات لتيسير التكيف بشكل ملائم مع تغير المناخ مع مراعاة توافق التدابير مع برامج وخطط التنمية المستدامة بالسلطنة بالإضافة إلى إصدار ترخيص الشؤون المناخية الخاص بالمشاريع الواردة

غزلان في محمية جدة الحراسيس- ولاية هيما، محافظة الوسطى

بهذه اللائحة، وتكون مدته سنتين قابلة للتجديد لمدد أخرى مماثلة خلال شهر من تاريخ انتهائه. كما تم تحديث لائحة تنظيم إستصدار موافقات مشاريع آلية التنمية النظيفة تحت مظلة بروتوكول كيوتو (CDM-Projects) الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠١٠/٣٠) بتاريخ ٢١ أغسطس ٢٠١٠م، وذلك حسب القرار الوزاري رقم (٢٠١٣/٥٣) الصادر بتاريخ ٧ أبريل ٢٠١٣م، كما تم تحديث لائحة إدارة الشؤون المناخية بموجب القرار الوزاري رقم (٢٠١٦/٢٠) الصادر بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٦م، وذلك بعد استكمال إجراءات مراجعتها من قِبل الجهات الحكومية المختصة، من أجل تعزيز جهود السلطنة وتضامنها مع المجتمع الدولي بشأن مواجهة التأثيرات السلبية لظاهرة الإحتباس الحراري وتحديات التغيرات المناخية، وتنفيذاً لالتزاماتها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وأضاف: تم إعادة تشكيل اللجنة الوطنية للتغيرات المناخية بالقرار الوزاري رقم (٢٠١٦/٢٣) الصادر بتاريخ ١٤ أبريل ٢٠١٦م، وذلك بهدف المساهمة في اقتراح وتنفيذ السياسات وخطط العمل الوطنية اللازمة للتكيف مع التأثيرات السلبية الناتجة عن التغيرات المناخية، والمتعلقة بالتخفيف من انبعاثات غازات الإحتباس الحراري. كما قامت الوزارة بإجراء تعديل تنظيمي شامل للمديرية العامة للشؤون المناخية بموجب القرار الوزاري رقم (٢٠١٦/٥٤) الصادر بتاريخ ١٥ أغسطس ٢٠١٦م، وذلك بتعديل اختصاصاتها ومسميات واختصاصات الدوائر والأقسام التابعة لها استجابة للمتطلبات الوطنية والدولية، لإضفاء مزيد من الكفاءة والمرونة والجودة في تسيير العمل الإداري وتنفيذ المشاريع ذات العلاقة.

الجهود الوطنية

وحول الجهود الوطنية في مواجهة التأثيرات السلبية لظاهرة الاحتباس الحراري وتحديات التغيرات المناخية قال: قامت الوزارة بتوقيع إتفاقية مع جامعة السلطان قابوس وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، لتنفيذ مشروع الاستراتيجية المذكورة بهدف تطوير إطار العمل المؤسسي والتشريعي، وتعزيز قدرات الوحدات الإدارية في السلطنة في مجال التصدي للآثار السلبية للتغيرات المناخية، وتحديد تأثيرات ومخاطر التغيرات المناخية على بعض قطاعات التنمية الشاملة في السلطنة، وتقييم تلك التأثيرات والمخاطر وفقاً للمعايير الدولية المتبعة في هذا الشأن، ووضع السياسات والبرامج والخطط والإجراءات في مجالي التخفيف من انبعاثات غازات الإحتباس الحراري والتكيف مع تأثيرات ومخاطر التغيرات المناخية، وبخاصة فيما يتعلق بتنفيذ بعض الدراسات والمشاريع والمبادرات في هذا الشأن، بالإضافة إلى نقل التقنيات وتعزيز بناء القدرات الوطنية في مجال التغيرات المناخية، ومن المؤمل الانتهاء من تنفيذ مكونات الاستراتيجية المذكورة في نهاية عام ٢٠١٧م.

تطوير التقييم الفني

وفي مجال تطوير التقييم الفني والتفتيش الميداني قال معالي الوزير: «قامت الوزارة بإعداد دليل إرشادي للجهات المالكة للمشاريع بشأن تحديد نوعية البيانات والمعلومات الخاصة بفصل الشؤون المناخية في دراسات تقييم التأثيرات البيئية وفقاً للمنهجيات الدولية المتبعة في هذا الشأن في عام ٢٠٠٨م، والتي تم تحديثها عدة مرات كان آخرها في عام ٢٠١٥م. كما تم إعداد استمارة تقرير زيارة ميدانية من قبل المختصين بدوائر وأقسام المديرية العامة للشؤون المناخية، وذلك بهدف الإطلاع على ملف المشروع المقترح زيارته، والتحضير الجيد للمحاور والمواضيع التي ينبغي على القائمين بالزيارة الميدانية للمشاريع متابعتها والتركيز عليها أثناء الزيارة الميدانية، والتي من ضمنها التأكد من مدى التزام المشروع بإشتراطات الشؤون المناخية الواردة في الموافقة البيئية أو ترخيص الشؤون المناخية، بالإضافة إلى إعداد نظام لقواعد البيانات الإلكترونية الخاصة بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري من المشاريع وفقاً للمنهجية المتبعة من قِبل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ».

مبادرة المناخ

وحول مبادرة المناخ فقد قال معالي الوزير: « تزامناً مع إحتفالات السلطنة بيوم البيئة العالمي، دشنت وزارة البيئة والشؤون المناخية الدورة الأولى لمبادرة «مناخ أفضل لمستقبل أخضر» التي أطلقتها الوزارة بتاريخ ٥ يونيو ٢٠١٦م، وذلك من أجل حصر وتوثيق المشاريع والتطبيقات الخضراء والأفكار في مجال التكيف مع التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية والتخفيف من إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري (غازات الدفيئة)، كما قامت الوزارة بتدشين مبادرة «مظلة الأوزون تحمي مستقبل أبنائك»، وذلك تزامنا مع إحتفال السلطنة باليوم العالمي لحماية طبقة الأوزون لعام ٢٠١٦م، وتهدف المبادرة إلى توعية المجتمع بأهمية طبقة الأوزون وكيفية المحافظة عليها وتعزيز الشراكة والتعاون بين هذه الوزارة وبين القطاع الحكومي والمؤسسات العلمية والبحثية وشركات القطاع الخاص وأفراد المجتمع.

إلتزام السلطنة بالمواثيق والمعاهدات الدولية

وفيما يتعلق بمدى إلتزام السلطنة بالمواثيق والمعاهدات الدولية الرامية إلى حماية البيئة فقد قال معالي الوزير: «أن السلطنة ارتأت أهمية توحيد جهودها مع المجتمع الدولي للحد من التهديدات المختلفة على البيئة وضرورة التوازن بين البيئة والتنمية لتحقيق التنمية المستدامة في كافة الأنشطة، فأنضمت تبعاً لذلك إلى العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الإقليمية والدولية في الجوانب البيئية والمناخية وحماية مياه البحار الإقليمية من التلوث وصون الموارد الطبيعية. ومن أهم هذه الإتفاقيات

الشواطئ الصخرية في عمان - موئل للحياة البحرية

اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام بشأن تطبيق الموافقة المسبقة عن علم بخصوص مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة متداولة في التجارة الكيميائية، وإتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبروتوكول كيوتو الملحق بالاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، وإتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، وإتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية التنوع الأحيائي، وبروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الاحيائية، واتفاقية التجارة الدولية في الأنواع الفطرية المهددة بالانقراض CITES، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وإتفاقية المحافظة على الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمعاهدات والإتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة البحرية، وبروتوكول المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية.

موقف السلطنة من نتائج وتوصيات الأمم المتحدة للمناخ

وفيما يتعلق بموقف السلطنة من نتائج وتوصيات الأمم المتحدة للمناخ (COP22) مراكش، المغرب قال معاليه: «من أجل الوفاء بإلتزامات السلطنة بالمواثيق والمعاهدات الدولية المعنية بالشؤون المناخية فقد صادقت السلطنة على إتفاقيات الشؤون المناخية (إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها، وإتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون وتعديلاته) بموجب مراسيم سلطانية سامية، ومشاركتها الفاعلة في الإجتماعات والدراسات والمشاريع المعنية بهذا الشأن، وحصولها على عدة مناصب دولية في الإتفاقيات البيئية الدولية المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى توقيعها على إتفاق باريس بشأن تغير المناخ في شهر أبريل من عام ٢٠١٦م. وتتعاون الوزارة ممثلة بالمديرية العامة للشؤون المناخية مع عدة منظمات واتفاقيات بيئية إقليمية ودولية في مجال الشؤون المناخية منها على سبيل المثال ما يأتي: إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، وصندوق المناخ الأخضر (GCF)، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجامعة الدول العربية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، ومرفق البيئة العالمي (GEF).

تقرير البلاغ الوطني الأول للسلطنة بشأن تغير المناخ

وفي هذا السياق أوضح معاليه أن السلطنة صادقت على إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم (٩٤/١١٩)، ومن أجل الوفاء بإلتزاماتها بشأن إعداد تقرير البلاغ الوطني الأول للسلطنة بشأن تغير المناخ، فقد قامت هذه الوزارة في عام ٢٠١٢م بالتعاون مع جامعة السلطان قابوس وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج

الأمم المتحدة الإنمائي من أجل إعداد تقرير البلاغ الوطني الأول للسلطنة، وقد تم تجميع وتحليل البيانات الخاصة بالتقرير المذكور استنادًا إلى البيانات والمعلومات المقدمة من الجهات المختصة ووفقاً للمعايير والمنهجيات المحددة من قبل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) ومقررات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، حيث تضمن تقرير البلاغ الوطني الأول للسلطنة أربعة فصول رئيسية منها على سبيل المثال الظروف الوطنية، وجرد انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة من القطاعات المختلفة لسنة ١٩٩٤ بالإضافة إلى دراسة تأثيرات التغيرات المناخية على السلطنة، وذلك من خلال تقييم هشاشة بعض قطاعات التنمية الشاملة والنظم البيئية والمناخية والإيكولوجية.

تقرير البلاغ الوطني الثاني للسلطنة بشأن تغير المناخ وتقارير التحديث لفترة السنتين

قال معالي الوزير: «قامت وزارة البيئة والشؤون المناخية بالتعاون مع كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) وجامعة السلطان قابوس بالبدء رسمياً في أعمال إعداد تقرير البلاغ الوطني الثاني للسلطنة بشأن تغير المناخ وتقارير التحديث لفترة السنتين في شهر أكتوبر ٢٠١٤م، حيث تم تنفيذ ثلاث حلقات عمل من قِبل عدد من الخبراء والمختصين من المعاهد والمؤسسات الدولية المتخصصة في مجال التغيرات المناخية».

التقرير الأول للمساهمات الطوعية المحددة وطنياً للسلطنة بشأن التكيف والتخفيف من تغير المناخ

وأضاف معاليه: تم التنسيق بين الوزارة وجامعة السلطان قابوس والجهات الحكومية المختصة لأجل تقديم التقرير الأول للمساهمات الطوعية المحددة وطنياً للسلطنة بشأن التكيف والتخفيف من تغير المناخ إلى أمانة إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بتاريخ ١٥ أكتوبر من العام الماضي ٢٠١٥م أسوة ببقية الدول الأطراف في الإتفاقية المذكورة أعلاه، ويوضح التقرير المذكور جهود السلطنة في مجالي التكيف والتخيف من التغيرات المناخية.

وحول مدى مراعاة خطط وزارة البيئة والشؤون المناخية لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة Sustainable Development Goals (SDGs) 2030 وخاصة الأهداف ١٣ و١٤و ١٥ فقد قال معاليه: «منذ إعتماد خطة أهداف التنمية المستدامة لعام (٢٠٣٠) في قمة تغير المناخ بباريس في سبتمبر (٢٠١٥) قامت الوزارة بالمشاركة مع المختصين بالمجلس الأعلى للتخطيط

الأحياء البحرية وتنوعها بشكل فريد

في إجتماعات الفريق الوطني المعني بمتابعة تنفيذ الأهداف، حيث شاركت في تلك الإجتماعات بفاعلية كبيرة وكان لها إسهامات واضحة في تنفيذ جميع الأهداف بما فيها الأهداف (١٣، و١٤، و١٥).

أُسست

لصالح البيئة العالمية

معالي أحمد بن ناصر المحرزي
وزير السياحة في حديث خاص
حول رؤية الوزارة بشأن السياحة البيئية ودورها في الحفاظ على التنوع البيئي والبيولوجي

«الهدف العام لهذه الوزارة في الخطة الخمسية التاسعة (٢٠١٦-٢٠٢٠م) تمثل في تعزيز فرص استدامة التنمية السياحية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية».

«رسالة السياحة العمانية تنص على تنويع إقتصادنا وخلق فرص عمل من خلال تقديمنا للعالم تجارب سياحية ثرية بطابع عماني».

«إحدى مبادرات البرنامج الوطني التنويع الاقتصادي «تنفيذ» هي تشجيع الإستثمار الخاص في المواقع الطبيعية والمحميات وتهدف المبادرة إلى تعزيز الإستفادة من المحميات الطبيعية سياحياً».

تسعى وزارة السياحة إلى تحقيق التنمية المستدامة للموارد والإمكانيات السياحية البيئية الطبيعية وحمايتها من الهدر والعبث ومن الإستخدام الجائر ومن تهديدات التلوث والتغيرات المناخية بالإضافة إلى صيانتها والحفاظ على جاذبيتها واستدامتها وتوفير خدمات البنية الأساسية والمرافق العامة الصديقة للبيئة في المناطق السياحية المستهدف تنميتها، وحول هذا الموضوع حدثنا معالي أحمد بن ناصر المحرزي وزير السياحة الموقر عن جهود وأدوار وزارة السياحة على المستوى الوطني والدولي حيث استهل معاليه الحديث فقال: «تعتبر السياحة البيئية أحد أنماط السياحة المستدامة

وهي جزء لا يتجزأ من السياحة المستدامة بمفهومها الواسع، حيث عرفت منظمة السياحة العالمية السياحة المستدامة على أنها «السياحة التي تأخذ في الاعتبار الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحالية والمستقبلية، ومعالجة إحتياجات السياح، والبيئة والمجتمعات المضيفة»، كما أن الجمعية العالمية للسياحة البيئية عرفت السياحة البيئية على أنها «السفر المسؤول للمناطق الطبيعية التي عرفت بمحافظتها على البيئة والتي تسعى إلى تحسين نوعية الحياة للمجتمع المحلي».

أهداف ومزايا السياحة

وفيما يتعلق بأهداف ومزايا السياحة فقد قال معالي الوزير: «من أهداف ومزايا السياحة البيئية زيادة مساهمة السياحة في ازدهار الوجهة المضيفة، وتنمية الوعي العام بأهمية البيئة وتقلل من الإضرار بها، وتحقيق فوائد للمجتمعات المحلية (وظائف، شراكة)، وتوفير تجارب آمنة ومرضية للسياح، واحترام ثقافة البلد المضيف، والتثقيف بالخصائص البيئية والإجتماعية للمواقع التي يتم زيارتها، وتخصيص جزء من عوائد السياحة لصون الحياة الفطرية في المنطقة، وزيارة المناطق الطبيعية (المحميات الطبيعية - مناطق مخصصة للسياحة البيئية)، واستخدام الطاقة البديلة (طاقة الشمس - الرياح - الوقود الحيوي)، واستخدام الأبنية الخضراء (مواد صديقة للبيئة - ضبط/تخفيض استهلاك الطاقة والمياه)، واستخدام نظام إدارة المياه (إعادة استخدام المياه - تجميع مياه الأمطار)، واستخدام برنامج إدارة النفايات (إعادة التدوير - معالجة النفايات السامة).

رؤية الوزارة حول السياحة البيئية

وحول رؤية وزارة السياحة بشأن السياحة البيئية قال معالية: «وضعت الوزارة مبادئ السياحة المستدامة والبيئية نصب عينيها وذلك احتذاءً بالنهج السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم حفظه الله ورعاه في هذا الجانب، والذي ترجمته هذه الوزارة في خططها التنموية، حيث أن الهدف العام لهذه الوزارة في الخطة الخمسية التاسعة (٢٠١٦-٢٠٢٠م) تتمثل في تعزيز فرص إستدامة التنمية السياحية لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال المحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية والإرث الثقافي والطبيعي مع تسخير كل الإمكانيات اللازمة للنهوض بالسياحة الداخلية من خلال توفير الخدمات السياحية وتكثيف الترويج السياحي داخل السلطنة وخارجها خاصة في الدول المجاورة وتوسيع نطاقه ليشمل الأسواق الناشئة لضمان جودة المنتج بما يكفل المنافسة ذات المردود الإيجابي في السوق العالمي للسياحة.

الأهداف التفصيلية للسياحة المستدامة

وأوضح معالي الوزير في حديثه أنه من أجل تحقيق هذا الهدف فقد تمت ترجمته إلى أهداف تفصيلية، وفيما يلي سرد للأهداف التفصيلية ذات الصلة بالسياحة المستدامة والبيئية، وذلك من خلال الآتي: تطبيق مبادئ ومعايير السياحة المستدامة بهدف الحفاظ على الثروات الطبيعية والموروث الثقافي الذي يشكل قاعدة الأساس للتنمية السياحية، وبما يكفل استفادة المجتمع المحلي من عملية التنمية، وتحقيق التوازن الإقليمي في التنمية السياحية بهدف رفع المستوى المعيشي للمجتمع، وإقامة مشاريع بكافة محافظات السلطنة وتوفير فرص عمل، وتشجيع وتطوير حركة السياحة الداخلية؛ حيث يعد نمو الحركة السياحية الداخلية من بين أهم المؤشرات لقياس التنمية السياحية المستدامة، وتحقيقًا لذلك فإن الخطة الخمسية التاسعة تسعى إلى استحداث الوسائل والآليات اللازمة لتشجيع وتطوير حركة السياحة الداخلية بين محافظات السلطنة بهدف تحقيق منافع جيدة للمجتمعات المحلية، من أهم تلك الآليات: هي إقامة الفعاليات والمهرجانات، وتوفير البيئة الملائمة لإستقطاب استثمارات القطاع الخاص في التنمية السياحية لتوفير بيئة جاذبة لإستثمارات القطاع الخاص في المجال السياحي، كما أن الوزارة تعمل جاهدة بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، لتقديم التسهيلات الضرورية لجذب وتشجيع القطاع الخاص للإستثمار في المجال السياحي، الأمر الذي سيعمل على توفير تجارب آمنة ومرضية للسياح وتوفير فرص عمل للعمانيين، وتنويع المنتجات السياحية بهدف الإستفادة من المقومات السياحية الطبيعية والثقافية والبنية الأساسية التي تقوم الحكومة بتنفيذها، فإن الوزارة تسعى خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة إلى التوسع في تنويع المنتج السياحي لإيجاد تنمية سياحية مستدامة، وإشراك المجتمعات المحلية في التنمية السياحية تحقيقا لهدف تعظيم المنفعة الاقتصادية للمجتمعات المحلية خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة، ومن هنا، فإن الوزارة تهدف إلى تعزيز إشراك المجتمعات المحلية في التنمية السياحية، وتعزيز جودة وتنافسية الخدمات السياحية؛ حيث تعتبر جودة الخدمات السياحية المقدمة بالمؤسسات السياحة وقدرتها التنافسية من حيث الأسعار ونوعية الخدمات من أهم الأهداف التي تسعى الوزارة إلى الإستمرار في التركيز عليها وتعزيزها خلال الخطة الخمسية التاسعة، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع السياحي من خلال تطوير ودعم هذه المؤسسات من خلال تقديم الحوافز لتنمية وتحسين أدائها لتتمكن من توفير فرص عمل للمجتمع المحلي.

مساهمة المواقع السياحية البيئية في تنمية القطاع السياحي

وحول مساهمة مواقع السياحة البيئية في تنمية القطاع السياحي فقد قال معالي الوزير: «تعتبر المواقع الطبيعية والبيئية ركيزة السياحة في السلطنة والتي يعتمد عليها في التنمية السياحة (شكل (١) المواقع والمعالم السياحية في السلطنة) وبالإعتماد على مدى جاذبية تلك المواقع تقوم هذه الوزارة بتطويرها وتوفير الخدمات السياحية فيها لتصبح مزاراً سياحياً، ويتم وضعها في الخريطة السياحية، وأضاف معالية: أحد مبادرات البرنامج الوطني لتنويع الاقتصاد «تنفيذ» هي تشجيع الإستثمار الخاص في المواقع الطبيعية والمحميات، وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الاستفادة من المحميات الطبيعية سياحياً وذلك عن طريق إسناد إدارة المحميات والمواقع الطبيعية الفريدة إلى المستثمرين المتخصصين في هذا المجال من القطاع الخاص وفقا لإطار تنظيمي محدد يتم تحديده من قبل لجنة مشتركة بين وزارة السياحة ووزارة البيئة والشؤون المناخية؛ وبذلك تكون المحميات الطبيعية أحد أهم المنتجات السياحة العمانية بحيث تكون لها مساهمة في جذب السياح والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة وتوفير فرص عمل جديدة، وقد تم اقتراح عدد (٣) مواقع لهذه المبادرة وهي محمية القرم الطبيعية، حديقة السليل، والحديقة الجيولوجية بمحافظة الوسطى، كما يقوم حالياً فريق العمل الخاص بهذه المبادرة بدراسة تلك المواقع واقتراح أفضل السبل والتصورات لتلك المواقع ليتم طرحها للقطاع الخاص، حيث يضم هذا الفريق أعضاء من الجهات المعنية بهذا الجانب منها وزارة البيئة والشؤون المناخية والجمعية العمانية للبيئة».

شكل (١)

دور الوزارة في الحفاظ على التنوع البيئي والبيولوجي

وفيما يتعلق بدور وزارة السياحة في الحفاظ على التنوع البيئي والبيولوجي (الاحيائي) ومدى التنسيق والتكامل بين وزارة السياحة والجهات الأخرى المعنية بحفظ البيئة من أجل تنمية مستدامة في المواقع السياحية البيئية ومدى مراعاة خطط الاستراتيجية العمانية للسياحة ٢٠٤٠م لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠م فقد قال المحرزي: «تبذل الوزارة جهودا كبيرة في سبيل الحفاظ على التنوع البيئي وذلك من خلال تصميم استمارة لتقييم المواقع والأراضي السياحية؛ حيث تم تصميم هذه الاستمارة لتقييم مدى صلاحية المواقع والأراضي السياحية التي ترغب الوزارة في طرحها للاستثمار وتضم هذه الاستمارة مجموعة من المعايير المستنبطة من المفهوم الواسع للسياحة المستدامة. ولتحقيق الالتزام المطلوب؛ فإن الوزارة تلزم المستثمر بالتقيد بالموافقات اللازمة لإقامة مشروع سياحي، وأبرز تلك الموافقات هي موافقة وزارة البيئة والشؤون المناخية على المشروع بهدف الحفاظ على البيئة وتحقيق تنمية مستدامة في المواقع السياحية. وفي بعض المواقع ولأنواع معينة من المشاريع تطلب وزارة البيئة والشؤون المناخية من المستثمر أن يقدم دراسة الأثر البيئي للمشروع. كذلك تبذل الوزارة جهودا من خلال تبني نموذج الأبنية الخضراء في السلطنة: ويعتبر منتجع أليلا الجبل الأخضر الذي نفذته الشركة العمانية للتنمية السياحية (عمران) نموذجاً للأبنية الخضراء وأحد التجارب الناجحة للسلطنة والذي حصل على شهادة (ليد)، حيث أنه تم فيه مراعاة اختيار الموقع المناسب للمشروع، والتصميم والبناء والتأثيث بما فيها نوعية الأدوات الصحية المستخدمة وأنظمة التبريد واستخدام اللوحات الشمسية لتشغيل السخانات، وحسن استغلال المساحات في الباحة الخارجية، وعدم المساس بالبيئة النباتية في الموقع عند تصميم ممرات المشاة واستخدام تقنيات الري بالتنقيط، والإدارة المبتكرة في التخلص من مياه الصرف الصحي بالمشروع، واستخدام المواد من السوق المحلي أو من الدول المجاورة. وأكد المحرزي أن وزارة السياحة كان لها دور كبير في قيام هذا المشروع، وبالرغم أن الفكرة كانت جديدة؛ إلا أنها ساهمت في إعطاء عمران التسهيلات اللازمة ليرى هذا المشروع النور تشجيعاً منها على مثل هذه المشاريع. ومن الجهود كذلك السعي لوضع إطار تنظيمي خاص للمواقع ذات الحساسية البيئية مثل منح منطقة بندر الخيران في محافظة مسقط صفة المنطقة السياحية البيئية العامة بموجب المرسوم السلطاني ٢٠٠٧/٤٥ أي أنها أصبحت مخصصة لأغراض السياحة البيئية العامة، وبهذا الشأن قامت الوزارة بإعداد الإطار المرجعي للدراسات المطلوبة لإعداد مخطط متكامل وخطة الإدارة للموقع، وتم كذلك عقد اجتماع مع رشداء المنطقة بحضور نائب والي مسقط في مكتب المحافظة حول الدراسة، كما تم التنسيق مع الاتحاد الدولي لصون الطبيعة لإعداد دراسة متكاملة وعمل الإطار المرجعي للدراسات المطلوبة، بالإضافة إلى التعاقد مع بعض المكاتب المحلية المتخصصة لعمل الدراسات البيئية والاجتماعية والجيولوجية للمنطقة، كما تم عقد لقاءات متواصلة

مع المجتمع المحلي بهدف التنسيق للمراحل المختلفة للتطوير وتحديد احتياجاتهم من التطوير السياحي، كما تم كذلك تنفيذ ورشة عمل حول تطبيق مؤشرات السياحة المستدامة؛ حيث أقيمت هذ الورشة بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية خلال الفترة من ١١-١٣مايو ٢٠١٥م بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمساهمة في تعزيز معارف المشاركين بالمؤشرات البيئية وفقاً لمنهجية منظمة السياحة العالمية وتجاربها وخبراتها في المقاصد المتعددة، وكأحد نتائج هذه الورشة، قدمت المنظمة مقترحات للمؤشرات التي تناسب دراسة الجدوى الفنية المزمع اعدادها لإنشاء مرصد تجريبي للسياحة المستدامة في منطقة الخيران بمسقط.

الاستراتيجية العمانية للسياحة ٢٠٤٠ وملاءمتها مع مبادئ السياحة المستدامة

وأضاف معالي الوزير: تبذل وزارة السياحة جهودًا حثيثة من خلال تبني الاستراتيجية العمانية للسياحة ٢٠٤٠م نهج السياحة المستدامة؛ حيث تم أولًا صياغة دراسة الاستراتيجية العمانية للسياحة وفقاً لأهداف تتلاءم مع مبادئ السياحة المستدامة ومن أبرزها زيادة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي، والتوافق مع عملية التنمية المستدامة التي تشهدها القطاعات الأخرى، والإرتقاء بمستوى معيشة المواطنين من خلال توفير فرص الوظائف، وكذلك الحفاظ على العادات والتقاليد، بالإضافة إلى تعزيز الهوية العمانية، وأخيرًا فتح آفاق أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رسالة السياحة العمانية

كما أشار معالي الوزير إلى أن رسالة السياحة العمانية التي خرجت بها الاستراتيجية نصت على «نريد تنويع اقتصادنا وخلق فرص عمل من خلال تقديمنا للعالم تجارب سياحية ثرية بطابع عماني». وأضاف: «أن المبادئ التوجيهية للاستراتيجية في التطوير السياحي تركز على تحسين نوعية حياة المواطنين العمانيين، مع تحقيق فوائد للجهات المعنية الأخرى، وترسيخ ثقافة السلطنة وتراثها وتقاليدها، والحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان استدامتها، وحول فوائدها قال المحرزي: «تبنت الاستراتيجية نهج السياحة المستدامة. ومن أبرز فوائدها أنها تعمل على توليد فوائد إقتصادية للمجتمعات المحلية، والمساهمة في حماية وتعزيز وتنمية التراث الطبيعي والثقافي، وزيادة رضى الزائر من خلال التجارب الأصيلة ذات الطابع العماني التي تسهل فهم السائح لرموز ومفردات الثقافة المحلية».

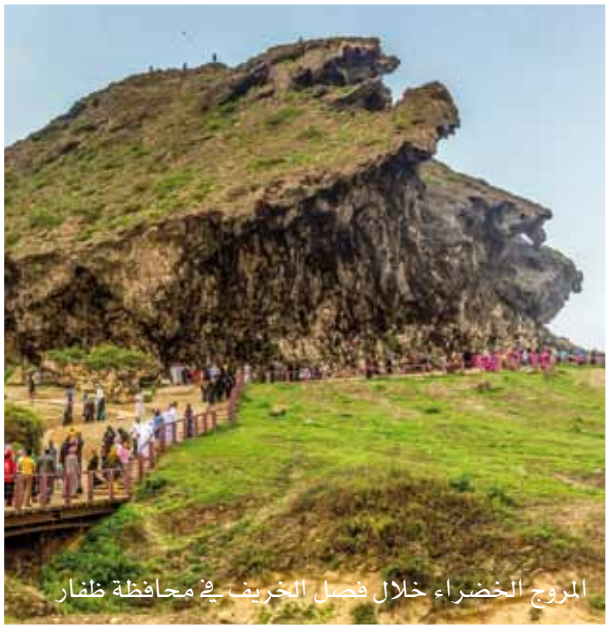
المروج الخضراء خلال فصل الخريف في محافظة ظفار

إمتطاء ظهور الابل على كثبان الرمال الصحراوية

الفنون الشعبية العمانية التقليدية

الاستراتيجية العمانية للسياحة ٢٠٤٠ وملائمتها مع مبادئ السياحة البيئية

وأضاف الوزير: «كما تم صياغة دراسة الاستراتيجية العمانية للسياحة وفقا لمنهجية تتلاءم مع مبادئ السياحة البيئية والتي من أبرزها إشراك المجتمعات المحلية والجهات ذات العلاقة في العملية التنموية. وفي هذا الشأن؛ فقد تم تنفيذ حلقات عمل في (١٠) محافظات في السلطنة والتي استهدفت القطاعين العام والخاص وممثلي الحكومة و المجتمعات المحلية في كل محافظة وهم المحافظون والولاة وأعضاء مجلسي الدولة والشورى والشيوخ والأعيان، حيث تم مقابلة ٥٠٠ شخص، وزيارة أبرز المواقع والمشاريع السياحية في المحافظات التي تم زيارتها، وقد استغرقت هذه المهمة (٣) أسابيع، كما تم عقد عدد (٣٢) مقابلة شخصية مع شخصيات مختلفة المستويات في الدولة من القطاعين العام والخاص، حيث شارك فيها حوالي ٦١ شخصا، وتم أيضا تنفيذ (٨) دورات تدريبية متخصصة شارك فيها أكثر من ٢٠٠ شخص من مختلف الجهات المعنية بهدف زيادة إلمامهم بجوانب الأنشطة السياحية التي تتضمنها الاستراتيجية وتمكينهم من المشاركة في عمليات تنفيذ الاستراتيجية بعد اكتمالها وإعتماد خطة تطبيقها».

وأوضح معالي الوزير أن من أبرز مبادئ السياحة البيئية أيضا التوافق مع عملية التنمية المستدامة التي تشهدها القطاعات الأخرى حيث قامت الوزارة بمخاطبة كل الجهات المعنية للحصول على أبرز دراساتها واستراتيجياتها والتي أخذت بعين الإعتبار في تنفيذ الاستراتيجية، كما تم عقد (٩) جلسات حوارية مع القطاعات ذات العلاقة مثل: قطاع التعليم والتدريب السياحي، وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقطاع البيئة، وقطاع التراث، وقطاع النقل، وقطاع الفنادق، وقطاع ممثلي مكاتب تنظيم الرحلات، وقطاع الطيران، وغيرها من القطاعات ذات العلاقة بالقطاع السياحي، حيث بلغ مجموع المشاركين في هذه المقابلات (٩٢) شخصا.

المبادرات

وحول أبرز المبادرات التي ترتكز على مبادئ السياحة البيئية التي خرجت بها دراسة الاستراتيجية العمانية للسياحة قال معالي وزير السياحة: «خرجت دراسة الاستراتيجية العمانية للسياحة بعدد من المبادرات التي ترتكز على مبادئ السياحة البيئية حيث كانت المبادرة الأولى حول «إيجاد برنامج للاستدامة البيئية والثقافية» حيث أن مقياس الاداء الرئيسي لهذه المبادرة سيكون مؤشرًا معترفا به عالمياً للاستدامة البيئية، وتشمل المبادرة على مسارات العمل التالية:

١- إطلاق حملة توعوية بعنوان: «بيئتنا، مستقبلنا».
٢- توفير برامج تدريبية متخصصة في مجال استدامة السياحة.
٣- إعداد برنامج طويل المدى لتحسين تخطيط وإدارة السياحة في المناطق المحمية والمواقع الثقافية والأثرية بهدف ضمان مواءمة الخدمات السياحية التي سيتم توفيرها مع حساسية تلك المواقع.

أما المبادرة الثانية فكانت «تفعيل كيان مختص بالمسؤولية الإجتماعية عن السياحة» حيث أن مقياس الأداء الرئيسي لهذه المبادرة سيكون مؤشر رضى الجهات المعنية، وتشمل المبادرة على مسارات العمل التالية:

١- إنشاء الكيان المختص بالمسؤولية الإجتماعية عن السياحة بمشاركة القطاع الخاص.
٢- إنشاء مرصد عمان للسياحة المستدامة.
٣- تطوير برنامج وطني خاص بإصدار شهادات السياحة المستدامة للمؤسسات الملتزمة باشتراطات ومعايير السياحة المستدامة.
٤- التركيز على معايير الاستدامة البيئية والإجتماعية والثقافية في المشاريع السياحية الجديدة.

الميزة التنافسية

وحول الميزة التنافسية قال معالي الوزير: حددت الاستراتيجية تسعة نماذج سياحية مختلفة يمكن للسلطنة أن تنافس فيها، وتمت مراعاة تناسب هذه النماذج مع الأسواق المستهدفة العالمية منها والمحلية ومعظم هذه النماذج ستعمل على تشجيع السياحة البيئية في السلطنة. شكل (٢) تسعة نماذج سياحية مختلفة للسلطنة.

شكل (٢)

الدراسات البيئية المتخصصة وتقييم الأثر البيئي

وفيما يتعلق بتنفيذ دراسات بيئية متخصصة لمعظم المواقع الطبيعية التي ترغب الوزارة في تطويرها، بالإضافة إلى تقييم الأثر البيئي لعدد من المناطق والمنتجات السياحية قال معالي الوزير: هناك ثلاثة دراسات تم تنفيذها حيث جاءت الدراسة الأولى بعنوان «دراسة التأثيرات الشاملة للمجمعات السياحية المتكاملة (٢٠١٧م)»: بالتعاون مع جامعة السلطان قابوس تهدف هذه الدراسة على تقييم الأثر البيئي والإجتماعي والإقتصادي للمجمعات السياحية المتكاملة، وأما الدراسة الثانية بعنوان: «دراسة تطوير وادي دربات (٢٠١٢م)»: بالتعاون مع الاتحاد الدولي لصون الطبيعة بهدف دراسة بيئية واجتماعية وتخطيطية لهدف إعداد مخطط عام يرعى تلك الجوانب ويحقق أهداف السياحة المستدامة والحفاظ على طبيعة المنطقة وثرواتها بإشراك المجتمع المحلي، والدراسة الثالثة كانت بعنوان: «دراسة الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية للتنمية السياحية في نيابة الجبل الأخضر (٢٠١١م)»: بالتعاون مع جامعة السلطان قابوس بهدف تنظيم التنمية السياحية في الجبل الأخضر وتوجيهها للوصول إلى الأهداف المنشودة بشكل متوازن ومسؤول لتسهم بذلك في تلبية حاجات المجتمع المحلي دون الإضرار بقيمه الأساسية مع تحقيق المنفعة الاقتصادية للمجتمع المحلي.

أسفودلاسي - جنوب عمان، حيث توجد
في منطقة واحدة على جبل قمر في رأس ساجر

سلطنة عمان عضو في المجلس التنفيذي لليونسكو

حظيت سلطنة عمان بالترشيح واختيارها ضمن المجلس التنفيذي لليونسكو في نوفمبر ٢٠١٥م، خلال الدورة الثامنة والثلاثين للمؤتمر العام، ممثلة في سعادة الدكتورة السفيرة سميرة الموسى المندوبة الدائم للسلطنة لدى اليونسكو، ولمدة أربع سنوات لتكون واحدة ضمن الهيئتين الرئاسيتين للمنظمة – إلى جانب المؤتمر العام – فإن المجلس التنفيذي يكفل تنفيذ قرارات المؤتمر العام على النحو المطلوب. ويتألف المجلس من ثمانية وخمسون عضوًا يجتمعون مرتين في السنة، ويكلف المجلس ب «ضمان الإدارة الشاملة لليونسكو». ومع ذلك، فإنه يوفر أيضا فرصة للدول الأعضاء لمساندة مواقفها الوطنية والإقليمية، مع تعزيز مصلحة المنظمة. وبذلك فهو منبر لتقارب الأفكار وتعزيز الحوار على المستوى المتعدد الأطراف. وتستفيد السلطنة بشكل كامل من هذه المنصة – لكونها عضواً نشطاً في مجلس الإدارة – في دعم قيم السلطنة والتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى من أجل تحقيق فاعلية اليونسكو، ولاسيما في إطار أهداف التنمية المستدامة.

ويشهد عام ٢٠١٥م وضع خطة التنمية لعام ٢٠٣٠م، والتي تشارك فيها اليونسكو مشاركة كاملة، فكون السلطنة عضواً في مجلس الإدارة فإن ذلك يمنحها فرصة جيدة لمتابعة عمل اليونسكو عن كثب من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠م ويدعوها إلى تعزيز العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وهذا هو دأب السلطنة على مدى العامين الماضيين، مما يعكس رؤيتها في هذا الصدد.

وتبذل السلطنة قصارى جهدها في تحقيق التنمية المستدامة ليس فقط على الصعيد الوطني ولكن أيضا على المستوى العالمي، حيث تعد جائزة السلطان قابوس لحماية البيئة شهادة على هذا الالتزام. كما ينعكس هذا الإلتزام أيضا من خلال السياسات البيئية للسلطنة، ومشاركتها في السياحة المستدامة، وحماية التراث الثقافي والطبيعي، واهتمامها الكبير بالقضايا المتصلة بالمياه، وكذلك التزامها في جوانب أخرى من التنمية المستدامة مثل المساواة بين الجنسين والتعليم من أجل المواطنة العالمية لضمان حصول الأجيال القادمة على القيم والوسائل اللازمة لبناء مستقبل مستدام.

وتتجلى هذه المشاركة الكبيرة من أجل التنمية المستدامة من خلال مداخلات السلطنة ومقترحاتها في إجتماعات المجلس التنفيذي. وقد دعت السلطنة بقوة في بياناتها الوطنية إلى استخدام أهداف التنمية المستدامة كخارطة طريق لبرنامج اليونسكو في السنوات القادمة. وفيما يتعلق بحماية البيئة والعلوم الطبيعية، فقد دعمت السلطنة البنود المتعلقة بمكافحة تغير المناخ، وشجعت على التعاون بين القطاعات المختلفة في هذا المجال، في حين دعت إلى إتخاذ إجراء تحويلي من قبل اليونسكو بشأن تغير المناخ، على النحو المنصوص عليه في المبادئ الأساسية المشتركة على نطاق منظمة الأمم المتحدة إزاء إجراءات تغير المناخ. كما شاركت السلطنة في التوقيع على البنود المتعلقة بخطة عمل الدول الجزرية الصغيرة النامية، مع الأخذ بعين الإعتبار أنها لا تزال بحاجة إلى إضافة بنود أخرى، ولا سيما فيما يتعلق بتغير المناخ. كما أيدت السلطنة بشدة الدبلوماسية العلمية ودور العلم كعامل محفز للسلام والتنمية المستدامة وذلك من خلال إجتماعات المجلس.

وعلاوة على ذلك، أكدت السلطنة مراراً على أهمية جمع البيانات من أجل التنمية المستدامة، ودعمت في هذا الصدد عمل معهد اليونسكو للإحصاء ومنصات تبادل البيانات مثل البرنامج الهيدرولوجي الدولي لليونسكو والذي يوفر البيانات المتعلقة بالمياه المفتوحة. وأخيرًا، ونظرًا لدورها القيادي في السياحة المستدامة، عززت سلطنة عمان بقوة هذا النوع من السياحة من خلال التعاون مع الدول الأعضاء الأخرى لضمان إدراج هذا البعد في استراتيجية الإنسان والمحيط الحيوي للفترة من ٢٠١٥-٢٠٢٥م، والتأكيد على

عملية حصاد الرطب

وادي شاب، ولاية صور – واحدة من الأودية الأكثر زيارة في عمان

أهمية السياحة المسؤولة فيما يتعلق بمواقع اليونسكو المعنية (المحميات الحيوية، الحدائق الجيولوجية ومواقع التراث الطبيعي العالمي).

إن التنمية المستدامة لا تقتصر على حماية البيئة وتغير المناخ فحسب، بل تشمل أيضا عدداً من القيم مثل التعليم من أجل المواطنة العالمية والمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي ومشاركة الشباب والحوار بين الثقافات والتي تعد قيماً أساسية لبناء مستقبل مستدام. كما نادت السلطنة إلى هذه المبادئ من خلال مداخلاتها مع التركيز على قوة اليونسكو الناعمة في تعزيز هذه القيم. ومن خلال متابعتها لعمل اليونسكو في مجال التعليم من أجل المواطنة العالمية، أي فيما يتعلق بمؤشرات القياس؛ كما دعت إلى اتباع نهج شامل ومتكامل للإدماج بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأكدت على الدور الرئيس للشباب ومشاركتهم الكاملة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكذلك طرحت السلطنة عدة مشاريع مقررة تتعلق بالمساواة بين الجنسين كونها تترأس فريقاً غير رسمي من الأعضاء حول موضوع المساواة بين الجنسين ضمن اليونسكو. ولذلك قدمت السلطنة، بالنيابة عن هذه المجموعة، مشاريع مقررة لضمان اتباع نهج تحويلي إزاء نوع الجنس الذي تتبعه اليونسكو، مع مؤشرات (SMART) للأداء لمتابعة عمل المنظمة في هذا الصدد.

هذا وينعكس دعم السلطنة للتنمية المستدامة بشكل غير مباشر من خلال مداخلاتها ومقترحاتها المتعلقة بتمويل اليونسكو وإدارتها. والواقع أنه من الضروري المشاركة في تعزيز كفاءة المنظمة لتمكينها من رفع فاعليتها وتأثيرها في إطار أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد فقد أعدت السلطنة وقدمت مشاريع مقررة لتعزيز كفاءة واستدامة عمل اليونسكو في الميدان، مع التأكيد على الحاجة إلى استجابات محلية ملائمة لتعزيز الملكية. كما أكدت في عدة مناسبات على أهمية البحوث والبرامج القائمة على الأدلة، والتقييمات النوعية لضمان الرصد الجيد لفاعلية برامجها.

ومن الجدير بالذكر أن العضوية في المجلس التنفيذي لليونسكو هي فرصة جيدة لزيادة تعزيز عمل المنظمة في مجالات إختصاصها، بما في ذلك التنمية المستدامة. بيد أن هذا العمل ينبغي أن يستكمل بالمشاركة الكاملة في منصات التبادل الأخرى داخل اليونسكو، مثل المؤتمر العام الذي يعتمد فيه برنامج وميزانية اليونسكو، والمشاركة النشطة في الاجتماعات الإعلامية والحلقات الدراسية والاجتماعات الحكومية الدولية التي تنظمها اليونسكو، والتي هي وسيلة أخرى فاعلة لإضافة قيمة داعمة لعمل المنظمة من أجل التنمية المستدامة، وتلتزم السلطنة التزامًا كاملًا ببذل قصارى جهدها في هذا السياق.

أسست
لصالح البيئة العالمية

سلطنة عُمان

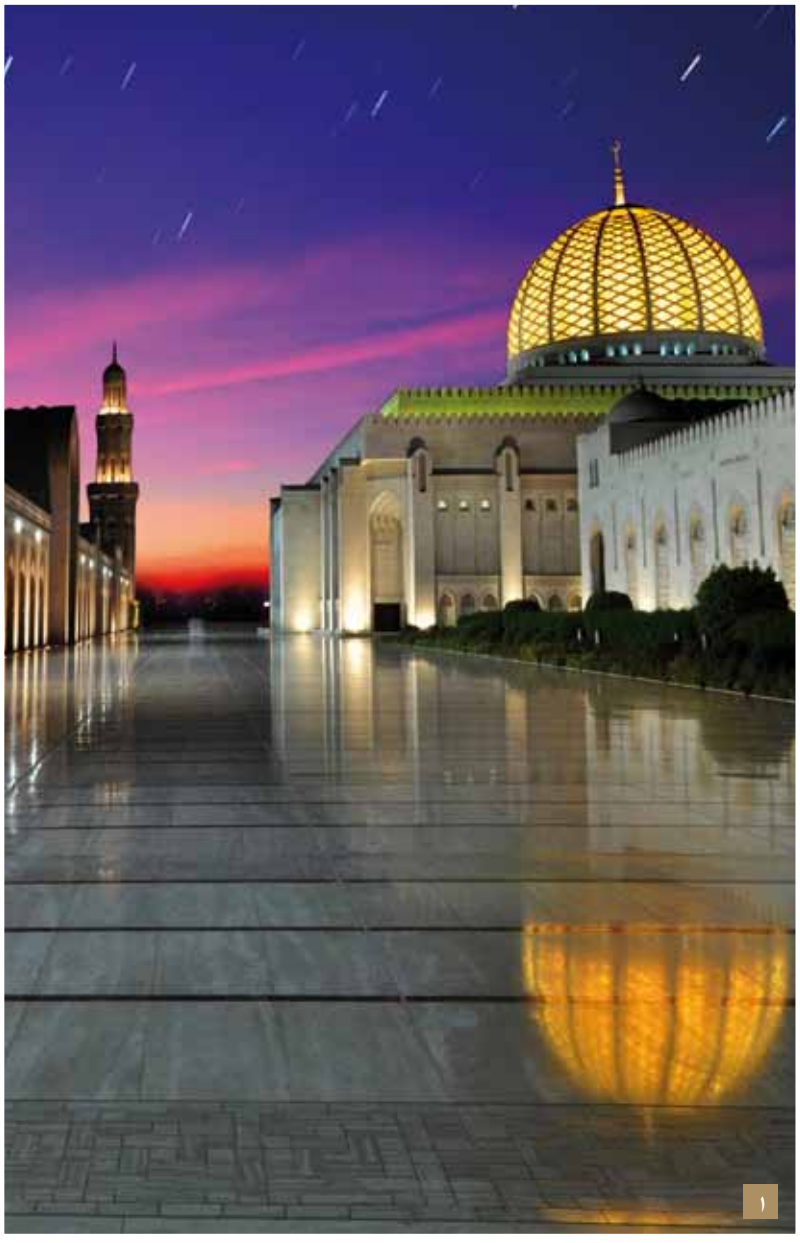
١

تعتبر سلطنة عُمان من أقدم الدول في العالم العربي، وتقع على مدار السرطان في الزاوية الجنوبية الشرقية لشبه الجزيرة العربية، ويبلغ طول سواحلها البحرية ٣١٦٥ كيلومتر ممتدة من بحر العرب، ومدخل المحيط الهندي في طرفها الجنوبي الشرقي ،إلى بحر عُمان حتى تنتهي إلى مسندم شمالاً، وتشاركها الحدود ثلاث دول هي الجمهورية اليمنية من جهة الجنوب الغربي، والمملكة العربية السعودية من جهة الغرب، ودولة الإمارات العربية المتحدة في الشمال، أما من جهة الشرق فإنها تطل على بحر عُمان وبحر العرب، ويفصلها مضيق هرمز عن الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وحيث أنها تطل على المحيط الهندي وشرق أفريقيا والخليج العربي، فهي بذلك تحتل موقعاً حيوياً واستراتيجياً مهماً.

١ جامع السلطان قابوس الأكبر وهو ثالث أكبر جامع في العالم. ويسع المبنى الرئيسي للجامع ٢٠٠٠٠ مصلٍ وهو يحتوي على أكبر سجادة فارسية تمت صناعتها يدوياً

٢ ظلت ولاية مطرح على الدوام مركزًا تجاريًا، وتشتهر بمناظرها الساحرة الأخّاذة في الليل حيث تعج بالحركة والنشاط

٣ دار الأوبرا السلطانية مسقط

٤ عملية طبخ الرطب

٣

٢

٤

لمحة عن عمان

المساحة:	٣٠٩،٥٠٠ كم^{٢}
عدد السكان:	٤،٥٥٨،٨٤٧ (يونيو عام ٢٠١٧م)
العاصمة:	مسقط
اللغة الرسمية:	العربية (مع انتشار واسع للغة الإنجليزية)
الديانة:	الإسلام
التوقيت:	توقيت جرينتش +٤
العملة:	الريال العماني. ١ ريال = ٢،٥٨ دولار أمريكي
طول السواحل:	٣،١٦٥ كم
أعلى قمة جبلية:	٣،٠٠٤ م ١٠،٠٠٠ قدم/ جبل شمس
المناخ:	حار و رطب صيفًا و معتدل شتاء
اليوم الوطني:	١٨ نوفمبر

Muscat beach شاطئ مسقط

التصوير:
شكر خاص:
وزارة البيئة والشؤون المناخية
وزارة السياحة
المركز الوطني للبحث الميداني في مجال حفظ البيئة
الدكتورة أنيت باتزلت، مديرة العلوم والمديرة الإدارية، حديقة النباتات والأشجار العُمانية. © الصفحات ٣٩، ٦٥ والفائزين.

وزارة التربية والتعليم ٢٠١٧، سلطنة عُمان
إصدارات تربوية رقم ٢٠١٧/٥٣٩
رقم الايداع الدولي ٢-٩٦٧-٠-٩٩٩٦٩-٩٧٨
جميع الحقوق محفوظة لوزارة التربية والتعليم
المطبعة: مطبعة عُمان ومكتبتها المحدودة

Photography:
Special thanks to
Ministry of Environment and Climate Affairs
Ministry of Tourism
National Field Research Centre for Environmental Conservation
Dr. Annette Patzelt, Director of Science and Managing Director, Oman Botanic Garden. © Pages 39, 65 and the Laureates.

Published in 2017 by the Ministry of Education, Sultanate of Oman
Publication No. 539/2017. ISBN No. 978-99969-0-967-2
© Ministry of Education, Sultanate of Oman.
Printed byOman Printers and Stationers Ltd. Co. LLC.